جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٥٨٢)

نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة والحرفية في جمهورية مصر العربية

اعداد

دكتور عماد الدين محمد مصطفى

يناير ١٩٩٥

نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة والحرفية
فى ج٠م٠ع

إعداد

د٠ عماد الدين محمد محمد مصطفى

المحتويـــــات

	صفحه
مقدمـــه	
الفصل الأول : المشروعات الصغيره فى الأقتصاديات النامية	١
١٠١ تمهيد	٣
٢٠١ متطلبات التوسع فى، وتنمية، الصناعات الصغيرة.....	٦
١٠٢٠١ أولا :ـ التمويل	٨
١٠١٠٢٠١ – بنك الحرفيين	٨
٢٠١٠٢٠١ – بنك التنمية الصناعية	١٠
٣٠١٠٢٠١ – المؤسسة المالية لضمان الصناعات الصغيره.....	١١
٢٠٢٠١ :ـ التسـويق	١٣
١٠٢٠٢٠١ – التسويق الداخلى	١٣
تسويق منتجات الصناعات الصغيره	١٤
اولا : عدم التحيـز لصالح القطاع العام	١٤
ثانيا : ما يتعلق بسياسـة الأستيـراد	١٤
٢٠٢٠٢٠١ – التسويق الخارجى	١٦
٣٠٢٠٢٠١ – بعض الأساليب التسويقية الداخلية والخارجيـة الحالية والمقترحة لمنتجات الصناعات الحرفية	١٧
٤٠٢٠٢٠١ – اساليب وطرق البيع حاليا وأساليب تمويلها....	١٨
الأطار العام للبرنامج التسويقى وتكاليفه المتوقعة	٢٤
٣٠٢٠١ – المساعدة الفنية	٢٨
الفصل الثانى : أهم الأسس العامة لتوطين الصناعات الصغيرة والحرفية	٣٢
١٠٢ تمهيـد	٣٢
٢٠٢ نسبة البطالة فى المنطقة	٣٣
٣٠٢ توفر خامات معينه فى مناطق معينه.....	٣٥

تابع المحتويـــات

		صفحه
١٠٣٠٢	مشكلة الحصول على المواد الخام	٣٥
٢٠٣٠٢	الموارد البيئية المحلية المتاحة	٣٦
١٠٢٠٣٠٢	أ- موارد زراعية	٣٦
	ب - موارد حيوانية	٤١
٣٠٢٠٣٠٢	جـ - موارد تعدينية	٤١
٤٠٢٠٣٠٢	د - موارد مائيـة	٤٢
٥٠٢٠٣٠٢	هـ - موارد سياحية	٤٣
٤٠٢	تجاور الصناعات المتماثله وتكاملها	٤٣
٥٠٢	فرص التدريب المتاحه	٤٤
١٠٥٠٢	تنمية مشروعات التدريب لخدمة الصناعات الصغيره خلال الخطه	٤٤
٦٠٢	فـرص التسويق	٤٥
٧٠٢	التكامل بين الوحدات أو الصناعات	٤٥
	الخاتمة والتوصيـــات	٤٧
	المـــراجع	٤٩

مقدمـــة

أخذ موضوع تنمية الصناعات الصغيرة فى مصر يحتل حيزاً هاماً فى فكر المهتمين بالقطاع الصناعى المصرى منذ أوائل السبعينات. الا أن الدراسات الجدية والواقعية لم تأخذ طريقها الا فى أواخر السبعينات عندما قام البنك الدولى عام ١٩٧٧ بأعداد دراسة عن الصناعات الصغيره فى مصر تم على أساسها تقديم بعض القروض لبنك التنمية الصناعية، وقيام بعض الهيئات الأمريكية والسوق الأوربية المشتركة بعمل دراسات جدوى لاقامة مجمع للصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان، وقيام وزارة الصناعة عام ١٩٨٢ بوضع خطة شاملة لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ أشترك فى أعدادها لجنة مشتركة من وزارة الصناعة والتخطيط وأتحاد الصناعات وبنك التنمية الصناعية وبعض الخبراء المحليين المهتمين بشئون الصناعة فى مصر. أضف الى ذلك ما قامت به الرابطه القومية للأعمال التعاونية بناء على طلب وكالة التنمية الدولية الأمريكية بالقاهرة فى أعداد دراسة مستحدثه للحصول على أحصائيات متكاملة عن المنشآت الصغيرة والحرفية فى مصر بغرض التعرف على أنسب الوسائل لمساعدة ودعم هذه المنشآت .

وبالنسبة لبنك التنمية الصناعية - وهو الذى بدأ نشاطه الفعلى فى أكتوبر ١٩٤٩ فى شكل شركة مساهمة مصرية وعهد اليه بوظيفتين رئسيتين هما الأقراض والأشتراك فى رأس مال المشروعات الصناعية بغرض الأسهام فى عمليات التنمية الصناعية فى ج.م.ع - فانه يعتبر من أهم المؤسسات التى يمكن الأعتماد عليها لتنمية الصناعات الصغيرة فى مصر.

أما عن مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية فهو يقوم حالياً بتقديم الأرشاد الصناعى والمساعدات الفنية لأصحاب الصناعات الصغيرة بشكل محدود وطبقا لامكانياته، كما يقوم بتقديم برامج تدريبية للعاملين فى مختلف المجالات ويعتبر حاليا بالأضافة الى الهيئة العامة للتصنيع الجهة المنوط اليها تنمية الصناعات الصغيرة فى مصر وتطورها.

هذا وسوف تعرض الدراسة فى ثلاثة فصول يحوى فصلها الأول دراسة عن المشروعات الصغيرة فى الاقتصاديات النامية وأهم متطلبات التوسع فى الصناعات الصغيرة وعرض لأهم تلك المتطلبات من تمويل وتسويق ومساعدة فنية، ويعرض الفصل الثانى من الدراسة أهم الأسس اللازمة لتوطين الصناعات الصغيرة والحرفية، ثم يأتى بعد ذلك الموجز والخاتمة وأهم التوصيات المقترحة من البحث .

الفصـــل الأول
المشروعـــات الصغيرة فى الإقتصاديات الناميـــة

الفصل الأول

المشـــروعات الصغيرة فى الأقتصاديات النامية

(١٠١) تمهيـــد :

نظرا لأهمية الصناعات الصغيرة وخاصة فى ظل تزايد عدد السكان المســـتمر فى مصـــر وأن هذا القطاع لم يحظ بنصيب وافر من الرعاية والتدعيم على الرغـــــم من أهميتـــه إقتصاديا وإجتماعيا ، ومن ثم فإنه يتعين فى المدى الطويل العمل علـــــى تنميته داخل الإطار الشامل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى يتحقق لهذه الصناعـــات نوع من التنمية المستمرة التى تؤدى إلى حل المشاكل التى تعترضها من خلال تدعيـــــم الصناعات القائمة منها وتشجيع قيام مشروعات جديدة لاسيما وأن تنمية الصناعـــــات الصغيرة يؤدى بالضرورة إلى تعظيم فرص العمالة وتعظيم الناتج الصناعى لأنها تعنـــــى إستخداما مكثفا نسبيا للعمل وإستخداما أقل لرأس المال المستثمر ، كما يمكـــن عـــن طريق نشر الصناعات الصغيرة تحقيق نمو إقتصادى ذاتى بإستخدام الإمكانيات والمصادر القومية المتاحـــة من العمال والمواد الخام ـ ومستلزمات الإنتاج المحلية ، كمـــــا وأن الصناعات الصغيرة يمكنها فى المدى الطويل الإسهام فى التنمية المتوازنة بين الريـــــف والمدن ويمكن عن طريق التوزيع المكانى لمشروعات الصناعات الصغيرة بين المـــــدن الصغيرة والمناطق الريفية التغلب على مشاكل الإنسان التى تتزايد عام بعد عـــــام، كما ويمكن الإستفادة من مشروعات كهربة الريف فى النهوض بالقرية المصريـــــــة مستقبلا عن طريق تصنيع الريف وتطوير الصناعات الصغيرة بإستخدام الكهربـــاء فـــى العمل الآلى فى كثير من وحداتها .

وتشمل النظرة الشاملة لإسلـــوب تنمية الصناعات الصغيرة بالخطة الخمســـية الحاليـة إستخدام كافة الوسائل والأساليب التى تساعد على حل المشاكل والصعوبـــات التى تواجه تنمية الصناعات الصغيرة فى مصر وخاصة القصور فى تمويل تلك الصناعـــات والذى يعتبر من العقبات الرئيسية التى تحول دون تنميتها لصعوبة الحصول على الأئتمـان اللازم مما يحد من قدره القائمين على تشغيل المنشأت الصناعية الصغيرة ، ويأتـــــى

الحل من خلال توجيه سياسة بنك التنمية الصناعية الأئتمانية تدريجيا الى ان يقتصر نشاطه على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكنه القيام بدور فعال فى سبيل تنميتها. وكذلك العمل على التغلب على مشكلة عدم توفير الكفاية الادارية والفنية أحيانا للعاملين بقطاع الصناعات الصغيرة عن طريق زيادة امكانية التدريب لتوفير العمالة الماهرة بما يمكن معه التغلب على الثغرات التى تتواجد بين الكفاءات المتوافرة وبين الإحتياجات اللازمة للمشروعات الصناعية الصغيرة التى قد تنشأ خلال الخطة الخمسية من الخبرات الفنية والإدارية.

ولعل إنشاء المدن الصناعية حاليا والتوسع فى إنشاء المجمعات الصناعية ومجمعات مراكز التدريب للصناعات الصغيرة بالمناطق الصناعية والمدن الجديدة ومشروعات الخطة الخمسية التى يجرى تنفيذها بكل من مدينة العاشر من رمضان ومدينة السادات ومدينة العامرية يعمل على تهيئة الظروف الملائمه لهذه الصناعات من حيث سهولة الحصول على الخدمات اللازمة وسهولة الحصول على الخامات والآلات وقطع الغيار وكذلك كفالة الإشراف الفنى فضلا عن توفير امكانيات التدريب المهنى الصناعى بالإضافة لما ستقوم به المجمعات الصناعية الصغيرة بسد حاجات المصانع الكبيرة بالمنتجات المكمله والمساعدة وكذلك إنتاج بعض مستلزمات الإنتاج التى تحتاجها الصناعات الكبيرة ولاتقوم بإنتاجها بحجم كبير لعدم إقتصاديته ومن ثم يمكن تحقيق التكامل بين كل من الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة.

هذا ويمكن القول أن تنمية الصناعات الصغيرة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف أساسا الإستجابة إلى ما تقتضيه ظروف العمل الإقتصادى والإجتماعى خلال سنوات الخطة وبصفة خاصة إعطاء الأولوية للمشروعات الصناعية الصغيرة التى توفر إحتياجات الجماهير الأساسية سواء فى ذلك مشروعات الصناعات الغذائية ومشروعات صناعة الملابس والمصنوعات الجلدية للإسهام فى توفير متطلبات الأمن الغذائى وكذلك الأمن الكسائى لأفراد الشعب وما يتمشى مع الزيادة السكانية المطردة.

المشروعات الصغيرة فى الإقتصاديات النامية ومصر :

تمهيد :

تعانى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة من مشاكل البطالة ليس فقط من حيث المتاح من فرص العمل، ولكن أيضا لتزايد أعداد الخريجين وطالبى العمل سنة بعد أخرى. ذلك مع سياسات الإصلاح الإقتصادى والتى تؤدى الى تحرير الإقتصاد القومى وسيادة المنافسة، وتخلى الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين، وتحول القطاع العام إلى قطاع خاص ومن ثم تخلصه من بعض القوى العاملة به، كل ذلك يؤدى إلى زيادة البطالة، أو ما يعنى نفس الشئ قلة فرص العمل المتاحة أمام طالبى العمل.

وهذا الوضع وتتابعاته يملى على المجتمع البحث عن كل ممكنات إتاحة فرص العمل والمزيد منها فى غير المجالات الحكومية والقطاع العام .

وكان الاتجاه إلى المشاريع الصغيرة أحد محاور العلاج لأوضاع الدول النامية ولكن المشاريع الصغيرة ليست إتجاه خاص بالدول النامية ولكنه إتجاه عالمى فى التنمية نتيجة التطور التكنولوجى وإرتفاع تكلفته والحاجة إلى التكامل بين مختلف الأنشطة ، كذلك تاريخيا فإن للمشاريع الصغيرة دوراً رئيسياً فى تنمية العديد من الدول سواء اليابان فى الماضى، أو دول آسيا حاليا.

وهناك العديد من العوامل والتى فى مقدمتها ندرة الموارد المالية والتى تفرض أفضلية الصناعات الصغيرة والحرفية (١) لمجابهة الأوضاع السابقة، كما تتميز تلك

---

(١) الصناعات الصغيرة هى الصناعات التى عدد عمالها من ١٠ - ٢٥ عامل، وحجم رأس مال المنشأة نحو د - ٢٥ ألف جنيه، ونسبة الإستثمار الثابت منخفضة من اجمالى الاستثمارات . أما الصناعات الحرفية، فهى التى تعتمد على القوى البشرية بصفة أساسية، وإنتاجها ليس نمطى، وبها تسع عمال فأقل، وفيها ترتفع نسبة تكاليف عنصر العمل إلى اجمالى التكاليف .

الصناعات بخصائص وصفات تجعلها أكثر ملائمه لظروف الدول النامية ومتطلبات التنمية بتلك الدول والتى منها :

- إحتياج تلك المشاريع إلى استثمارات قليلة فحيث تعانى الدول النامية من قلة الموارد المالية وتعدد الإستخدامات لتلك الموارد المحدودة ، من ثم فإن أنماط تلك المشروعات تناسب المقدره الإستثمارية فى تلك الدول سواء كان الإستثمار فى تلك المشاريع يتم بواسطة الأفراد او مصادر تمويل أخرى .

- انخفاض تكلفة فرص العمل حيث تتراوح فى تلك النوعية من المشاريع مابين ٣ر٥ - ١٠ آلاف جنية وذلك وفقا لدراسات جدوى تلك المشاريع . ويعد ذلك فى حد ذاته خاصية ضرورية ملائمه لظروف الدول النامية التى لديها أعداد كبيرة باحثه عن عمل فى مقابل قدر محدود من الإستثمارات . ومن ثم تستطيع تلك المشاريع إتاحه فرص عمل اكثر بما هو متاح من الإستثمار عن غيرها من المشاريع .

- كما أن تلك المشاريع تستخدم تكنولوجيا سهلة - وليست تكنولوجيا متخلفة وهذه التكنولوجيا تتصف بأنها ذات تكلفة أقل ، وإحتياجها للتدريب عليها محدود ويمكن لعنصر العمل تعلمها واستيعابها بيسر وفى فترة زمنية قصيرة وكل ذلك يتلائم مع ظروف الدول النامية .

- اعتماد المشاريع الحرفية والصغيرة على خامات محلية ذلك مما يزيد من القيمة المضافة ويوفر سهولة أنسياب المدخلات ويقلل الواردات . كما يؤدى إلى رفع كفاءة إستخدام الموارد فى الإقتصاد القومى .

- وحيث تعد المشاريع الصغيرة سهلة التوطين ، بما يؤدى إلى انتشارها جغرافيا وتعد من ضمن أهم مميزات تلك النوعية من المشاريع ، حيث تؤدى إلى انتشار سوق منتجات تلك المشاريع بما يؤدى إلى خفض التكلفة التسويقية والقرب من مصادر المواد الخام والأيدى العاملة .

- هذا بالاضافة إلى أن تلك النوعية من المشاريع احتياجاتها من الطاقة قد تكون محدودة ، كما أنه يمكنها الإستفادة من مصادر الطاقة غير التقليدية كالطاقة الشمسية ، والرياح ، والغازات وذلك بصورة أفضل من المشاريع الكبيرة .

كما أنها أقل تلويثا للبيئة من المشاريع الكبيرة ويمكن السيطرة على آثارها البيئية .

مما سبق يتضح مدى ما تتميز به المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات ، كما يتضح مدى ملائمتها لظروف الدول النامية الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية.

إلا أن ذلك يتطلب التأكيد على بعض الحقائق التى يجب أن تكون فى الإعتبار عند التعامل مع تلك النوعية من المشاريع ، ومن هذه الحقائق :

- تلك النوعية من المشاريع الصغيرة ليست بالضرورة ذات مستوى تكنولوجى أقل من المشاريع الكبيرة ، ولكن قد تستخدم نفس الأساليب التكنولوجية للمحافظة على مستوى ونوعية الإنتاج ، ولكن بحجم أصغر وتكلفة أقل ، وذلك يتطلب موائمه التكنولوجيا لحاجة تلك المشاريع .

- ويرتبط بالتكنولوجيا أنه من غير المفترض أن تكون تلك المشاريع مكثفة للعمالة ولكن العكس هو الذى قد يكون ، ومن ثم يلزم إختيار أنماط المشاريع الأكثر ملائمه لظروف المجتمع وإحتياجاته وبما لا يؤثر على الكفاءة الإقتصادية .

- كذلك فإن المشاريع الصغيرة لايمكن القول بأنها تحل محل المشاريع الكبيرة ولكنها تتكامل معها وبما هو اكثر ملائمه وكفاءة للإقتصاد القومى .

٢٠١ متطلبات التوسع فى ، وتنمية ، الصناعات الصغيرة :

لتنمية وزيادة إنتشار الصناعات الصغيرة فى المجتمع هناك عدد من العوامل التى تساعد على ذلك ، والعكس أيضا صحيح ، حيث النقص والقصور فى تواجد تلك العوامل من أسباب تعثر الصناعات الصغيرة فى المجتمع ، ومن تلك المتطلبات :

- التمويل وتسهيلاته للمشاريع الصغيرة ، وحيث أن غالبية القائمين بها من الشباب محدودى القدره التمويلية ، فإنه يلزم على المؤسسات المالية فى المجتمع توفير نوعية من القروض بأسعار فائدة تشجيعية لمثل تلك الصناعات ، مع متابعة إستخدام القروض ، وهذا ما تقوم به الدولة حاليا سواء عن طريق الصندوق الإجتماعى أوغيره من المؤسسات المالية .

كما أن التسهيلات الإئتمانية كالضمانات وما الى ذلك من ضمن العناصر التى يجب التخفيف من حدتها مع إستمرارية متابعة المشاريع .

- تعانى المشاريع الصغيرة من مشكلة تسويق إنتاجها ، وذلك لعدة أسباب من ضمنها محدودية قدره المشروع الصغير على التسويق وضأله حجم إنتاج المشروع الذى ترتفع التكلفة التسويقية منسوبة إليه ، وصعوبة الوصول للأسواق وانعدام الدعاية والإعلان .

ولذلك فمن الضرورى تنظيم عملية تسويق تلك المنتجات بما يخدم الاهداف المبتغاه من وراء تنمية المشاريع الصغيرة ، وذلك عن طريق تجمع معين ، أو أسلوب تعاونى منظم لتسويق الإنتاج والإعلان عنه والإستفادة بميزات الحجم الكبير فى تسويق إنتاج مجموعة من المشاريع المتماثلة بما يؤدى إلى خفض تكلفة التسويق للوحده .

فى الغالب يقوم بالمشاريع الصغيرة شباب الخريجين ، واللين يتصفون بمحدودية خبرتهم الفنية والعملية ، ومن ثم وجب تدريبهم مسبقا على تلك النوعية من المشاريع .

كذلك فإن المتابعة لهذه المشاريع لازمة لتقديم المشورة الفنية والعون كلما دعت الحاجة إليه ، وهذا العون الفنى لايمكن تقديمه بصورة فردية ولكن من الممكن أن يتم ذلك عن طريق تنظيم معين يضم هذه المشاريع دون التدخل فى إدارتها وأنسب تنظيم لذلك هو التنظيم التعاونى لهذه المشاريع الذى فى إستطاعته تقديم العون فى ثلاث محاور :

- التمويل .
- التسويق .
- المساعدة الفنية .
- وإنتشار المشاريع الصغيرة وتعدد المنتجات وتنوعها - بمعنى أن هناك عدد كبير من المشاريع ستنتج نفس المنتج ، بالإضافة إلى وجود عديد من المشاريع تنتج نوعيات كثيرة من السلع - ولذلك وجب أن يكون هناك رقابة على الانتاج المطروح فى السوق بما يطابق مواصفات التوحيد القياسى المحدد لكل سلعة وبما يخدم المستهلك ويساعد على تطور التصدير .

وفى مصر قد تم حصر [1] ودراسة نحو اثنى عشر صناعة حرفية صغيرة (تشمل المعدنية والهندسية ، غزل ونسيج ، التريكو ، الملابس الجاهزة ، أحذية ومنتجات جلدية ، سجاد وكليم ، تفصيل وحياكة ، خان الخليلى والمجوهرات ، تصوير وطباعة ، أثاث ونجارة ، تعدين ، ورش اصلاح وصيانة ، صناعات متنوعة) .

بالإضافة إلى ما سبق هناك العديد من الصناعات والحرف التى يمكن أن تقوم فى القطاع الزراعى أو على منتجات القطاع الزراعى كالصناعات الغذائية

---

(١) معهد التخطيط القومى - "نشر الصناعات الحرفية لاتاحة فرص عمل جديدة . نوفمبر ١٩٩١ .

بمختلف نوعياتها وانتاج مستلزمات الانتاج الزراعى وغير ذلك كثير ٠

ومن ثم فإن هناك مجموعة من المساهمات الحكومية وغير الحكومية يمكن عن طريقها تقديم العون فى المجالات الثلاثة السابق الإشارة إليهم ٠ وسوف نعرض لتلك الجهود بشيئ من التفصيل والممكن المساعدة بها فى كل مجال على حدى ٠

١٠٢٠١ التمويل :

إن عدم توافر التمويل بالنسبة للصناعات الصغيرة يمثل مشكلة رئيسية تحد من قدرتها على الانطلاق ٠ كما أنه يتضح أيضا أن نصيب المنشأت الصغيرة التى يعمل بها أقل من عشرة مشتغلين أوما يمكن تسميته بقطاع الحرفيين (نظرا لأن المنشأت الفردية تشكل غالبية هذه المنشأت) من قروض بنك التنمية الصناعية يعد متواضعا علاوه على ذلك فإن كافة البنوك تفضل التعامل مع الفئات العليا للصناعات الصغيرة ٠ وأوضحنا أن ذلك يرجع إلى ظروف هذه الصناعات ، كما أن البنوك يحكمها ضوابط معينه ٠ وأيضا التوجه إلى البنوك التجارية وما تحصل عليه من فوائد تصل إلى اكثر من ١٥٪ تعد بمثابة أرتفاع فى تكلفة السلعة المنتجة مما يؤثر على نشاط الجمعيات حيث يتحمل كل من المنتج والمستهلك لقيمة الزيادة فى سعر الفائدة البنكية ٠ وحتى يمكن تقديم الدعم المالى للصناعات الصغيرة بالدرجة التى تكفل لها الإنطلاق والمساهمة بفاعلية فى عملية التنمية الصناعية ، فإنه من الضرورى تواجد المؤسسات المالية المتخصصة ٠ وفيما يلى نتناول هذه المؤسسات والدور الذى يمكن أن تقوم به ٠

١٠١٠٢٠١ . بنك الحرفيين ٠

إن الصناعات الحرفية لاتقوى على تقديم الضمانات التى تطلبها البنوك/ كما أنها بحكم نشاطها الإنتاجى لاتملك دفاتر محاسبية ـ وعلى الجانب الآخر

فإن هذه الصناعات يمكن أن تقوم بدور فعال فى تنمية العديد من الصادرات، وكذلك الوفاء باحتياجات السوق المحلى . وفى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ودخول رأس المال الأجنبى فى إنتاج المنتجات التى تقوم بإنتاجها الصناعات الحرفية ، فإنه من الضرورى دعم هذه الصناعت ماليا حتى تستطيع تطوير نفسها بالدرجة التى تمكنها من منافسة المنتج المحلى الذى تقوم به شركات الانفتاح ، ومن ثم غزو الأسواق الخارجية . وهذا ما يتطلب تواجد بنكا متخصصا لتمويل الصناعات الحرفية ، وعلى أن يتم منح القروض لهذه الصناعات بمعدل فائدة منخفض . ويمكن تصور الخطوات التى تتبع لإقراض الصناعات الحرفية على النحو التالى :

- تقسيم الصناعات الحرفية إلى قسمين هما صناعات حرفية تعاونية وغير تعاونية .
- تقسيم هاتين المجموعتين إلى صناعات تنتج منتجات أساسية لخدمة السوق المحلى، وأخرى ترفيهية ، وثالثة للسوق الخارجى .
- وتعطى أولوية القروض للصناعات الحرفية التعاونية التى تنتج منتجات أساسية للسوق المحلى وللسوق الخارجى .
- تتقدم المنشأة التعاونية التى فى حاجة إلى دعم مالى بطلب للحصول على القرض إلى التعاون الانتاجى الذى تتبعه . وبدوره يتولى دراسة ظروف هذه المنشأه وعند الموافقة يرسل طلب القرض إلى (هيئة تنمية الصناعات الصغيرة) التى تقوم باصدار خطاب ضمان إلى بنك الحرفيين وفى حالة الموافقة النهائية يبلغ البنك التعاون الإنتاجى وبدوره يبلغ المنشأة للحصول على القرض .
- تقدم المنشأة غير التعاونية والتى فى حاجة إلى دعم مالى طلب الحصول على القرض إلى (هيئة تنمية الصناعات الصغيرة) والتى تتولى مهمه التأكد من ظروف المنشأة وعند الموافقة تقوم بإصدار خطاب ضمان إلى بنك الحرفيين ثم إلى المنشأة للحصول على القرض .
- المتابعة المستمرة لظروف المنشأة بعد تسلم القرض للتأكد من صحة وسلامة استخدام المنشأة للقرض الذى حصلت عليه .

٣٠١٠٢٠١ بنك التنمية الصناعية :

(١)

ان بنك التنمية الصناعية يعتبر الممول الرئيسى للصناعات الصغيرة ، وفى ظل قيام بنك الحرفيين فإن النشاط والاقراض لبنك التنمية الصناعية ينصب على المنشآت الصناعية التى يعمل بها عشرة أفراد فأكثر ونظرا لإن بنك التنمية الصناعية يقوم باقراض القطاع الخاص والذى يشمل المنشآت المتوسطة والكبيرة/ كما أنه يقوم بإقراض شركات القطاع العام ، فإنه بمقدوره أن يقوم بدور اكثر فاعلية فى دعم وتنمية الصناعات الصغيرة ويمكن تصور ذلك الدور على النحو التالى :

اولا : ما يتعلق بالصناعات الصغيرة :

- نظرا للدور المتواضع الذى تلعبه المنشآت الصناعية الصغيرة التى يعمل بها من ١٠ - ٤٩ مشتغلا فى عملية التنمية الصناعية خاصة إذا ماقورنت ببعض الدول المتقدمه كاليابان مثلا ، فإنه من الضرورى أن يخصص الجزء الرئيسى من نشاط بنك التمويل لإقراض هذه المنشآت .
- يجب أن تعطى أولوية الأقراض للمنشأة التى تعطى اكبر عائد من وحده رأس المال وذلك من بين الحجوم المختلفة للمنشأت الصناعية داخل الصناعة الواحدة وليس على أساس الدور الذى تلعبة تلك الصناعة بخطة التنمية الصناعية .
- إعطاء أولوية الاقراض للمنشآت التى لها تعاقدات مع شركات القطاع العام لضمان السداد علاوة على إمكانية ضمان شركات القطاع العام لتلك المنشآت وبالتالى تختصر ولوجزئيا مشكلة الضمانات لتلك المنشآت .
- أن يركز البنك نشاطه الاقراضى على القروض متوسطة وطويلة الأجل من أجل إنشاء صناعات جديدة أوزيادة الطاقات الإنتاجية القائمة .

---

(١) د.ممدوح الشرقاوى ، دور الصناعات الصغيرة وتوقعات المستقبل، ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر - معهد التخطيط القومى، مؤسسة فريدريش أيبرت - القاهرة (١-٤ابريل ١٩٨٤).

- أما فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة التي متعاقده مع شركات قطاع عام والتي غير قادرة على تقديم ضمانات فإن البنك يقوم بإقراضها بعد حصولها على موافقة من هيئة الصناعات الصغيرة والتي تتولى ضمانها (المؤسسة المالية لضمان الصناعات الصغيرة .
- يجب أن تتشابه الفائدة المقررة على القروض الممنوحة للصناعات الصغيرة مع تلك المقررة للمشروعات الأخرى التي تقدم بها تسهيلات ائتمانية .

ثانيا : ما يتعلق بشركات القطاع العام :

ان قيام بنك التنمية الصناعية بتقديم الدعم المالي لشركات القطاع العام أمر مرغوب فيه - ولكن المشكلة تتمثل في أن نصيب القطاع العام من القروض المتوسطة وطويلة الأجل بالعملة الأجنبية يعد مرتفعا وذلك بالنظر إلى أن هذه الشركات لها حصة من النقد الأجنبي المدرج في ميزانية الدولة . علاوه على ذلك فإن هذه الشركات تملك من الضمانات ما يمكنها من الإقتراض من البنوك التجارية .

وحتى لايكون نصيب القطاع العام من قروض بنك التنمية الصناعية على حساب الصناعات الصغيرة فإنه من المهم أن يضع بنك التنمية الصناعية أولوية الأقراض لشركات القطاع العام التي تتعاقد مع الصناعات الصغيرة . علاوة على ذلك أن اتجاه شركات القطاع العام الصناعية للإقتراض من بنك التنمية الصناعية يعطي للبنك مركزا فريدا لحث تلك الشركات على تنمية نظام التعاقد الجزئي مع الصناعات الصغيرة ، ويسهل من ربط الصناعات الصغيرة التي سوف يتولى إخراجها إلى حيز الوجود مع شركات القطاع العام .

١٠٢٠١ المؤسسة المالية لضمان الصناعات الصغيرة .

عدم قدره المنشآت الصناعية الصغيرة على تقديم الضمانات البنكية الكافية يتطلب إنشاء مؤسسة مالية حكومية لضمان الصناعات الصغيرة قبل البنوك / القيام

بإجراءات التقاضى ضد هذه الصناعات فى حالة عدم تسديد التزامات الصناعات الصغيرة قبل البنوك حتى تتم إجراءات التقاضى على أن تتم عملية الضمان على النحو التالى :(١)

اولا : تحديد الحد الأقصى لقيمة الضمان :

على أن يؤخذ فى الاعتبار أن يكون الحد الأقصى لقيمة الضمان فى الصناعات الصغيرة التعاونية أعلى من مثيله فى الصناعات الصغيرة غير التعاونية وذلك لتنمية الحركة التعاونية للصناعات الصغيرة .

ثانيا : اجراءات الضمان :

الصناعات الصغيرة التعاونية تمر بالاجراءات التالية :

- يقدم طلب الاقراض إلى التعاون الإنتاجى الذى تتبعه الصناعات الصغيرة والذى يتولى إعطاء كافة البيانات المتعلقة بالصناعة .
- يرسل طلب القرض ورأى التعاون الانتاجى عن الصناعة طالبة القرض إلى هيئة تنمية الصناعات الصغيرة التى تتولى القيام بالدراسات اللازمه من جدية الصناعة الصغيرة والحاجة إلى منتجاتها . وعدم توافر الضمانات لديها .
- عند موافقة الهيئة على القرض ترسل موافقتها إلى المؤسسة المالية لضمان الصناعات الصغيرة ، والتى تتولى إصدار خطاب الضمان إلى بنك التنمية الصناعية والبنوك الأخرى .

أما بالنسبة للصناعات الصغيرة غير التعاونية يرسل طلب الإقتراض إلى هيئة تنمية الصناعات الصغيرة . ثم يتلو ذلك الخطوات السابقة .

- وفى حالة عدم مقدره الصناعات الصغيرة على السداد تتولى المؤسسة المالية لضمان الصناعات الصغيرة إجراءات الحجز والتقاضى ، ثم سداد الإلتزامات المستحقة للبنوك .

---

(١) د. ممدوح الشرقاوى - مرجع سابق.

وحتى يمكن لهذه المؤسسة القيام بدورها على الوجه الاكمل فإن على الدولة أن تودع قدرا من المال لدى تلك الهيئة لبدء نشاطها وحتى تصل إلى مرحلة الاعتماد على الذات فى ضمان الصناعات الصغيرة لابد أن يكون لها الحق فى تحصيل نسبة معينة من قيمة القروض التى تتضمنها على أن تحصل من الصناعات الصغيرة عقب دخولها مرحلة الإنتاج الفعلى وبشرط أن تتفق وشروطها الإنتاجية ٠

٢٠٢٠١ التسويق :

نظرا للأهمية البالغة للتسويق والفائدة الكبرى التى ستعود على الصناعات الحرفية والجمعيات التعاونية الإنتاجية ومنتجاتها على المستويين المحلى والخارجى وما سيترتب على ذلك من ناحية إستمرار هذه الصناعات وتدفقها وانسيابها فضلا عن تطويرها لمسايرة الأذواق المتطورة وملاحقة الأسواق العالمية واتجاهاتها بالاضافة إلى أن الإنطلاق بالصادرات الحرفية يعتبر أحد الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها

١٠٢٠٢٠١ التسويق الداخلى

دراسة المشاكل التسويقية التى تعترض الحرفيين والجمعيات وإقتراح الحلول المناسبة لها مع التركيز على الإتفاق مع شركات القطاع العام واجراء الإتصالات مع شركات التنمية الشعبية والقطاع العام لتكون منافذ توزيع لمنتجات الصناعات الحرفية والجمعيات التعاونية الانتاجية ٠ وقد أثمرت هذه السياسة نتائج طيبة وخاصة بالنسبة لمنتجات الصناعات الجلدية والأحذية فمعظم معروضات شركة باتا تقوم الجمعية العامة للأحذية بتوريدها مع الاتصال بالمسئولين بالمحافظات للعمل على توفير مقار تصلح معارض لمنتجات الحرفيين والجمعيات التعاونية ٠

إن حل جزء كبير من مشكلة التسويق التى تواجه بعض أوغالبية الصناعات الصغيرة يتطلب بالضرورة إعادة النظر فى السياسة التى تتبعها الدولة تجاه

تسويق منتجات الصناعات الصغيرة وذلك على النحو التالى

أولا : عدم التحيز لصالح القطاع العام:

ويتطلب ذلك أن تقوم الدولة بوضع نظام يلزم شركات القطاع العام التجارية والأجهزة الحكومية بتخصيص نسبة معينه من مشترياتها من منتجات الصناعات الصغيرة متى كانت هذه المنتجات تتفق وإحتياجات شركات القطاع العام التجارية والأجهزة الحكومية. مثل هذا الاتجاه تأخذ به العديد من الدول ومنها المتقدمه صناعيا. ولدعم الصناعات الصغيرة. كما أن حصول شركات القطاع العام على هامش كبير لمنتجات الصناعات الصغيرة أمر غير منطقى إذا كنا نسعى لتنمية هذه الصناعات. وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن هذه الصناعات فى حاجة الى دعم مالى.

ثانيا : ما يتعلق بسياسة الإستيراد:

إن السياسة التى تتبعها الدولة لإستيراد سلع مماثلة لما تنتجه أو يمكن أن تنتجه الصناعات الصغيرة يتطلب بالضرورة إعادة النظر فى شأنها فقيام الدولة بإستيراد الملابس على سبيل المثال - بعدة ملايين بحجة توفير الكساء أمر يمكن قبوله إذا كانت دورة الإنتاج فى صناعة الملابس تستغرق العديد من السنوات . ولما كانت هذه المنتجات يمكن للصناعات الصغيرة إنتاجها خلال فترة زمنية قصيرة ويمكن الإعداد لها مسبقا فإن سياسة الإستيراد تبدو غير منطقية، نظرا لأنه وان كانت فى ظاهرها تسهم فى توفير الكساء الرخيص إلا أنها فى جوهرها تعرقل تنمية الصناعات الصغيرة. واذا كان لدي الدولة عدة ملايين لإستيراد الملابس - وما يعنيه ذلك من تدعيم للصناعات الأجنبية فإنه من الأولى أن توجه هذه الملايين لدعم الصناعات الصغيرة.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال قيام الدولة بالتنسيق مع التعاونيات الإنتاجية حاليا - ومع هيئة تنمية الصناعات الصغيرة مستقبلا للإستفادة من الصناعات الصغيرة ، خاصة وأن غالبيتها يعانى من الطاقة العاطلة ، وعلى أن يتم هذا التنسيق من خلال قيام الدولة بتوفير الخامات اللازمه للصناعات الصغيرة بأسعار مناسبة ، حيث تقوم هذه الصناعات بتصنيعها مقابل هامش ربح مقبول تحدده الدولة ، بحيث يكون سعر المنتج النهائى يتفق ومستويات دخول المستهلكين . ومما لاشك فيه أن هذا يعنى قيام الدولة بالاسهام فى حل مشكلة عدم توافر رأس المال الجارى للصناعات الصغيرة ، والذى بدوره سوف يخفض من الضغط على المؤسسات التمويلية . ويمكنها من التركيز على تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل اللازمه لإنشاء صناعات صغيرة جديدة . ولعل المثال الآخر هو السماح للقطاع الخاص وشركات القطاع العام التجارية بإستيراد الأثاثات من الخارج ، وما ينطوى عليه من عرقلة لتنمية الصناعات الصغيرة وأن يصبح هدف الإنتاج سد إحتياجات المستهلكين وليس التخزين وخاصة أن امكانيات الحرفى وصاحب الصناعات الصغيرة لاتتحمل ركود منتجاته لأن أساس عمله هو زيادة معدل دوران رأس المال الأمر الذى يتطلب توفير منافذ التوزيع الحكومية لعرض الانتاج الحرفى بما يحقق صالح كل من المنتج والمستهلك .

كما تلعب المعلومات والبيانات المتعلقة باتجاهات الطلب المحلى على منتجات الصناعات الصغيرة والتى يحصل عليها من هيئة تنمية الصناعات الصغيرة دورا بالغ الأهمية والتى تفيد فى العمل على تقديم نماذج متطورة توجد سوقا متجددة لمنتجات هذه الصناعات ، فكما هو معلوم ، فإنه مع تطور الدخل وارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافى والتعليمى لافراد المجتمع يتوقف الطلب على بعض منتجات الصناعات الصغيرة - مما يترتب عليه إنتشار هذه الصناعات . ولعل من بين الأمثله الواضحة فى هذا الشأن ما تعانية الصناعات الصغيرة المنتمية لما يسمى بالكليم الشعبى المصنع من قصاصات الأقمشة من تناقص الطلب المحلى على منتجاتها.

إن السوق المحلى فى مصر لايقتصر على المصريين فقط ، فكما هو معلـــوم أن الحركة السياحية فى مصر آخذه فى النمو فعلينا أن نأخذ فى الاعتبار أن السائـــح الذى يفد إلى مصـــر لايضع فى إعتباره مشاهدة الآثار التاريخية فحسب بل وشـــراء بعض المنتجات التى يكون فى حاجة إليها ويتوقع توافرها فى البلد المضيف بســـعر أقل مما تباع به فى بلده ، هذا بالإضافة إلى المنتجات التى تنتجها الدولة المضيفـــة ويكون لها قوة التأثير على قرار السائح لشرائها وهذا ما يستدعى أن يكون لـــدى مركز التصميمات الهندسية والصناعية كافة البيانات المتعلقة بالوفود السياحيـــة وجنسياتهم وأذواق مجتمعاتهم والمنتجات التى يمكن للصناعات الصغيرة المحليـــة أن تنتجها وتبيعها بأسعار مغرية للسائح . ثم تقديم نماذج تتفق ورغبات السائحيـــن ويغلب عليها الطابع المصرى الذى قد يختلف من إقليم لآخر . يلى ذلك تقديـــم هذه النماذج إلى التعاونيات الإنتاجية التى تتولى توصيل هذه المعلومات إلى الصناعات الصغيرة ، فعلى سبيل المثال أن السياحة الأوربية الوافدة إلى اليابان مثلا تقبـــل على شراء الشماسى التى تخصصوا فى إنتاجها وتحمل فن وذوق اليابان وتتصف برخـــص سعرها .

٢٠٢٠١ التسويق الخارجى

انطلاقا من حتمية زيادة الصادرات المصرية وتحقيقها لأهداف الدولة نحـــو الانطلاق بتلك الصادرات وخاصة غير التقليدية منها ،قامت الأجهزة المعنية مع مكاتب التمثيل التجارى المصرى بالخارج للإستفادة من امكانيات هذه المكاتب للمعـــاونـــه فى اعداد الدراسات التسويقية عن أنسب الأسواق التى يمكن تصدير منتجـــات الصناعات الحرفية لها والإتصال بالمستوردين الأجانب واستعمال وسائل الاعـــلام المتاحة من كتيبات ونشرات بغية فتح أسواق جديدة لتلك المنتجات .

لذلك تم تصميم كتالوج تصديرى لمنتجات الصناعات الحرفية المصرية علـــى مستوى عال من الجودة ويتضمن هذا الكتالوج كافة المنتجات التى تقبل عليهـــا

الأسواق الخارجية وقد تمت هذه العملية عن طريق مركز التجارة الدولى وتم نشر هذا الكتالوج على جميع مكاتب التمثيل التجاري المصرى بالخارج والمعارض والمؤتمرات المتخصصة للإسترشاد بها فى الترويج والتسويق للمنتجات الحرفية المصرية - كما يجب التغلب أيضا على مشكلة البيانات المتعلقة بالأسواق الخارجية وكيف أنها تحد من مقدرة الصناعات الصغيرة على النمو. وفى هذا الصدد فإن على التعاون الإنتاجى أمداد الصناعات الصغيرة بكافة البيانات المتعلقة بالأسواق الخارجية والتى تعطى حجم واتجاهات الطلب على المنتجات المختلفة، والنماذج التى تتفق وميول المستهلكين والتى يحصل عليها من مركز المعلومات والتصميمات الهندسية والصناعية.

لاشك أن شعور القائمين على الصناعات الصغيرة بأهمية الدور الذى يقوم به جهاز التعاون الإنتاجى فى تنميتها وتدعيمها سوف يحث هذه الصناعات على الإنتماء للحركة التعاونية الإنتاجية.

٣٠٢٠٣٠١ بعض الأساليب التسويقية الداخلية والخارجية الحالية والمقترحة لمنتجات الصناعات الحرفية

نتيجة لتعدد وتنوع السلع المنتجة داخل قطاع الصناعات الحرفية بدرجة كبيرة وما تتصف به من أنها منتجات وسيطة فى صناعات أخرى أو قد تنتج عدداً من المنتجات حسب الطلب وهى منتجات ذات طبيعة خاصة من حيث النوع والتصميم وطبيعة المادة الخام الداخلة فيها. وبناء على ما تقدم فإن واقع الحال وطبيعة المنتجات والعمليات الإنتاجية فى الصناعات الحرفية التى يجب أن يبنى عليها برنامج التسويق لهذه المنتجات أعتمد على تقسيم هذه المنتجات إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى:

أ- منتجات ذات مواصفات نمطية فى أغلب الأحوال وتستخدم فى الإستهلاك النهائى.

ب - منتجات تنتج للإستخدام الوسيط فى صناعات أخرى والطلب عليها مشتق .

جـ - منتجات ذات طبيعة ومواصفات خاصة .

ومن هذا المنطلق فإن المجهودات التسويقية فى هذه الصناعات لابد أن تركز على الطلب الإستهلاكى - الطلب الصناعى - الطلب الخارجى وبحكم تلاقى هذه المجموعات الثلاثة مع جانب العرض (الإنتاج) فإن منتجى هذه الصناعات لابد وأن تتوائم ظروفها لإشباع هذه المجموعات من الطلب .

٤٠٢٠٢٠١ أساليب وطرق البيع حاليا وأساليب تمويلها

تندرج طرق البيع والتوزيع القائمة تحت أقسام رئيسيه هى :

١- طريقة البيع الفردى المباشر بواسطة الحرفى نفسه إلى المستهلك فى مكان عمله

وغالبا ما يضيف الحرفى نسبة لاتقل عن ١٠- ١٥٪ من التكلفة كهامش ربح ويتم تمويل ذلك عن طريق قيام الحرفى بشراء مستلزمات الانتاج من ماله الخاص أو بأخذ مقدم من المستهلك (الزبون) عادة لايقل عن ٣٠٪ ولايزيد عن ٥٠٪ من ثمن الشراء النهائى .

٢- البيع لتاجر أو وسيط

فى هذه الطريقة تقل نسبة الربح عن البيع المباشر للمستهلك وغالبا لاتقل عن ١٠٪ من التكلفة . ويتم التمويل فى هذه الطريقة عن طريق التمويل الخاص من مال الحرفى، أو فى حالة التعاقد المسبق فيتلقى الحرفى نحو ٣٠٪ كمقدم أو كعربون من قيمة إنتاجه .

٣- البيع عن طريق تجمعات اكبر تنظمها الجمعيات التعاونية الإنتاجية

فى هذه الحالة تقوم الجمعية باستلام منتجات الحرفى والذى يكون قد أضاف نسبته المعتاده أو أقل منها قليل وتضيف الجمعية من ١٠٪ - ٢٠٪ على سعر الحرفى ويتم التمويل عن طريق التمويل الخاص أو الاقتراض من البنوك بضمان الجمعيات والعقود المبرمة لذلك .

٤- البيع عن طريق اقامة المعارض المؤقتة أو الدائمة والخارجية

نظراً للأهمية الكبرى التى ستعود على الصناعات الحرفية من خلال الاشتراك فى المعارض الداخلية والخارجية والأسواق الدولية وخاصة بالنسبة لفتح أسواق جديدة وتطوير المنتجات الحرفية نتيجة للإحتكاك الدولى وكذا دراسة الأسواق العالمية واتجاهاتها المتباينة والمنتجات التى يكثر عليها الطلب ولهذا فإن الجهاز يقوم سنويا بإعداد خطة للإشتراك فى المعارض والأسواق الدولية المتخصصة فى الصناعات الحرفية بالتنسيق مع الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية وقد تم الإشتراك فى المعارض والأسواق العالمية المعنية بالصناعات الحرفية منذ عام ١٩٧٦ سنويا، هذا وقد ترتب على الإشتراك فى المعارض والأسواق الدولية إبرام كثير من التعاقدات الخاصة بتصدير منتجات الصناعات الحرفية المصرية بالإضافة إلى التعريف والإعلام عن هذه المنتجات .

وهناك بعض المعارض الدائمة (فى الداخل) تقام سنويا كمعرض القاهرة الدولى والأسكندرية وأيضا بعض المعارض الخارجية التى تقام فى بعض الدول العربية كمعرض طرابلس ليبيا - معرض جده بالمملكة العربية السعودية

٥ - الاتفاقيات الثنائية التى تبرم بين الاتحاد التعاونى المركزى المصرى والاتحادات التعاونية فى البلاد العربية

مثال ذلك الاتفاقية المبرمه ما بين الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت - وكان حجم الاتفاقية $\frac{1}{2}$ مليون جنيه لجميع القطاعات الحرفية والتعاونية المختلفة. وأيضا الاتفاقية المبرمه ما بين الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى المصرى والاتحاد التعاونى بدولة الإمارات والتى أتفق فيها على إقامة مركز تجارى فى مدينة أبو ظبى ومن الجدير بالذكر أن نسبة الربح لاتتعدى ١٥٪ ويتم تمويلها عن طريق فتح الاعتمادات الخارجية لصالح الاتحاد التعاونى المركزى والذى يتولى تحصيل قيمة الاعتماد بعد إستلام البضاعة - وبعد ذلك يتم محاسبة المنتجين المحاسبة النهائية على قيمة ما تم توريده من منتجات داخلة فى إطار هذه الاتفاقيات.

(١)

٦ - اصدار المواد الاعلامية التسويقية

يلعب الاعلام فى المجتمعات الحديثة دور الأداة الأساسية التى تساعد على تحقيق تقدم المجتمع وتطوره المستمر وذلك من خلال ما ينقله إلى أبناء المجتمع من أفكار وما يزرع فيهم من قيم وما يغرسه فيهم من مبادىء. اذا كانت تلك وظيفة الاعلام فى المجتمعات عموماً، فإنها تكتسب صفه مضاعفه ومسئولية مزدوجة اذا كان المجتمع ناميا أو يسير فى طريق النمو ويسعى للتخلص من أغلال التخلف وازدواج المسئولية هنا يعود إلى طبيعة مهمة الاعلام فى المجتمعات النامية، لأن عليه من ناحية أن يساعد المجتمع على التخلص مما يعوق حركته أو يعطل إنطلاقه - وعليه من ناحية أخرى وفى نفس الوقت - أن يساعد أفراد المجتمع وأبنائه على النهوض بمستواهم الفكرى والمادى والإرتقاء بأنفسهم فى مختلف المجالات - وبعبارة أخرى، أصبح للاعلام فى المجتمعات النامية والسائرة فى طريق النمو دوراً رئيسياً فى تحقيق

(١) د. مصطفى حجاج - دور الأعلام فى النهوض بالصناعات الصغيرة والحرفية - ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر - معهد التخطيط القومى، مؤسسة فريدريش أيبرت - (١-٤ ابريل ١٩٨٤).

التنمية الشاملة للمجتمع وضمان تقدمه الإقتصادى، وإذا نظرنا إلى موضوع الصناعات الصغيرة والحرفية وتنميتها والنهوض بها، باعتباره أحد جزئيات عملية التنمية القومية الشاملة ببعديها الإقتصادى والإجتماعى ، لوجدنا أن هذا الموضوع يتصل بالضرورة بالاعلام ووسائل الإتصال المختلفة شأنه فى ذلك شأن بقية قطاعات المجتمع المطلوب تنميتها وتطويرها فى اطار الخطة العامة والشاملة لتطوير وتنمية هذا المجتمع وفى إطار هذه الخطة يمكن لأجهزة الاعلام أن تقوم بالدور المطلوب منها ، وهو دور لابد أن يعبر عن ثلاثة اتجاهات رئيسية هى :

أولا: تغطية كل مجالات الصناعات الصغيرة والحرفية بالشكل الذى يضمن تعريف العاملين فى كل مجال بمضمون هذا المجال وما يعنيه بالنسبة للعاملين أنفسهم بالنسبة للمجتمع وتطوره وتحقيق الحد الجيد من الإلمام بأساليب الآداء المتطورة والأقل تكلفة والأغزر إنتاجاً.

ثانيا: تزويد العاملين فى الصناعات الصغيرة والحرفية بالمهارات المهنية والحرفية والأدائية اللازمة لتلك الصناعات والاستفادة من التطور العلمى فى تلك المجالات مع عدم الاخلال بالطابع الأصيل والمميز لتلك الصناعات .

ثالثا: العمل على تبادل الخبرات بين العاملين فى الصناعات الصغيرة والحرفية سواء كانت هذه الخبرات فى المحيط المحلى أو بين قطاع آخر أو على المستوى الدولى من خلال نقل تجارب وخبرات المجتمعات الأخرى التى حققت معدلاً معيناً من النجاح.

هذه الاتجاهات الثلاثة الرئيسية تمثل المحاور الرئيسية للعملية الإعلامية. ولابد أن تنقسم هذه المحاور الرئيسية بدورها إلى محاور فرعية متعددة يختلف كل منها طبقا لموقعه من العملية الاعلامية وللمجموعات المستهدفة والأسلوب

المستخدم فى تحقيقه. وبطبيعة الحال ستكون بعض هذه المحاور الفرعية ذات طبيعة عامة/ تتناول الاعلام عن خفايا عامة تهم كل العاملين فى مجال الصناعات الصغيرة والحرفية مثل :

- العمل على محو أمية العاملين فى مجال الصناعات الحرفية والصغيرة.
- التوعية بأفضل المصادر المتوفرة للحصول على الخامات اللازمة للإنتاج وكيفية الوصول إليها.
- التوعية بأفضل الوسائل التسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة والحرفية.
- التعريف بأجهزة الدولة التى تتعرض لمصالح العاملين فى مجال الصناعات الصغيرة والحرفية مثل الرقابة الصناعية وإدارة الرخص وهيئة التأمينات والأمن الصناعى.
- التوعية بدور الجهاز الضرائبى وأهدافه وعمله وارتباط ذلك العمل بمصلحة المجتمع.
- التوعية بامكانيات تصدير منتجات الصناعات الصغيرة والحرفية ووسائل التصدير وكيفية اتمام العملية التصديرية لصالح المنتج.
- التوعية بأهمية أعداد أجيال جديدة من صغار الصناع من خلال البرامج التدريبية .

وبالإضافة إلى تلك المحاور ذات الطبيعة العامة هناك محاور أخرى ذات طبيعة خاصه تمس العاملين فى قطاع الصناعات البيئية والمنزلية بشكل أكثر من غيرهم لإرتباطهم ببيئة معينة وظروف إنتاج تختلف من مكان لآخر وتتحكم فيها عوامل غير متطورة مثل التقاليد والأعراف والظروف المناخية وكلها أمور يجب مراعاتها عند تحديد أسلوب التعامل الاعلامى معها.

هذا التنوع والتعدد فى الأساليب والوسائل الاعلامية الواجب تطبيقها فى قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية، يطرح أمامنا التساؤل عن نوعية الأجهزة الاعلامية التى يمكن أن تستخدم فى النهوض بالصناعات الصغيرة بأقصى قدر من التأثير والفاعلية. والرد على هذا التساؤل يقتضى دراسة كل وسيلة اعلامية ومدى تأثيرها ويقتضى أيضا دراسة المجموعات المستهدفة لتحديد الوسيلة المناسبة لكل منها.

ومن الممكن أن يتم ذلك بعدة أساليب منها:

١- الاعلان - أو الاعلام - عن الإنتاج الحرفى فى وسائل الأعلام.

٢- النشرات الاعلامية بواسطة متخصص الاعلام بالاتحاد التعاونى المركزى.

٧ - ابتكارات أساليب خلق الطلب وجذب المشترين

من أهم أساليبها هو تجربة السلعة والتعريف المباشر بها، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالتجمعات سواء الوظيفية أو العمالية أو الطلابية أو السكانية وعرض السلعة عليهم وتعريفهم بها - أيضا المرور على مستخدمى السلعة فى أماكن تواجدهم وطرح السلعة عليهم للتعرف عليها.

٨ - أسلوب تبادل المعلومات التسويقية والربط مع المراكز التجارية

من الممكن أن يتم تبادل المعلومات عن طريق النشرات الشهرية أوالأسبوعية أو اليومية . كذلك عند توافر الأمكانيات من الممكن أن يتم ذلك بالفاكس يومياً حيث يمكن نقل الإحتياجات والتعرف على مقدار كل من الطلب والعرض فى كل محافظة وتغطية الاحتياجات وتحريك الفائض.

الاطار العام للبرنامج التسويقى وتكاليفه المتوقعة (١)

من الأشكال والأساليب المقترحة لهيكل النشاط التسويقى لمنتجات القطـــــاع الحرفى ما يلى:

أولاً: تدعيم إدارات وأنشطة التسويق والجمعيات

ثانيا: انشاء جمعية تسويقية متخصصة. ومن الممكن أن يتم ذلك على مختلف المستويات داخل الهيكل التعاونى وأن يكون لها فروعها بالمحافظات وتقوم الجهـــــات المسئولة عن التسويق (جمعية متخصصة أو الجمعيات العامة) بإعداد دراسات السوق لكل منتج على حده واعداد المواد الأعلامية المناسبة والمساعدة فى أختيـــــار أسلوب التعبئة ونوعيتها الأكثر ملائمة للأسواق. وأيضا تنظيم المعارض وتنشـيط المعارض المؤقته والإشراف الدائم وتوفير وتسهيل إمكانيات نقل وتوزيـــــع الإنتاج ، بالإضافة إلى تقديم البيانات والنصح والمشورة، وتولى مهمة التعاقـدات مع كبار التجار والعملاء وتولى القيام بمهمة التعامل مع البنوك المحلية والخارجية وتنظيم المهمات الاستطلاعية والترويج الخارجى.

ويشير الجدول رقم (١) الى التكاليف التقديرية النشاط التسويقى الذى يتلائـــم مع طبيعة المنتجات للصناعات الحرفية، وبالنسبة لتمويل الهيكل التسويقى فمن الممكـن أخذ بعض هذه المقترحات أو كلها.

- مساهمة كل وحده إنتاجية (ورشة) بمبلغ عشرة جنيهات قيمة سهم عن كل عامـــل بها فى إنشاء أو تنشيط الجمعيات التسويقية.
- ١٪ من تمويل المشروع لإنشاء الهيكل التسويقى.
- ٥٪ من اجمالى قيمة مبيعات كل منتج تحجز للنشاط التسويقى.

---

(١) جمهورية مصر العربية - وزارة الادارة المحلية - مشروع نشر الصناعات الحرفية لاتاحة فرص عمـل جديدة - معهد التخطيط القومى - نوفمبر ١٩٩١.

- ١٪ من اجمالى تمويل المشروع توجه مباشرة للنشاط التسويقى.

وبالنسبة لاجمالى التكاليف التسويقية فتشمل تكاليف المعارض الدائمة والمؤقتة وتكاليف مواد الأعلام على النحو التالى :

جدول (١٤) التكاليف التقديرية للبرنامج التسويقى المقترح بالجنيه

السنه	المعارض المؤقتة	مواد اعلامية	معارض دائمة		جملة التكاليف
			ايجار	ملك	
الأولى	٢٦٠٠٠	٢٥٠٠	٦٦٠٠٠	-	٩٤٠٠٠
الثانية	٢٦٠٠٠	٢٥٠٠	١٣٢٠٠٠	-	١٦٠٥٠٠
الثالثة	٢٦٠٠٠	٢٥٠٠	٢٣١٠٠٠	-	٢٥٩٥٠٠
الرابعة	٢٦٠٠٠	٢٥٠٠	٢٦٤٠٠٠	٢٠٩٠٠٠	٥٠١٥٠٠

المصدر : معهد التخطيط القومي - مشروع نشر الصناعات الحرفية - مصدر سابق

ومن ثم يمكن القول أن تكلفة التسويق فى السنة الأولى تبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه (معارض دائمة ومؤقتة ومواد اعلامية) تزيد التكلفة لتصل إلى ٥٠٠ر٥٠١ ألف جنيه فى السنه الرابعة من عمر المشروع محتويه على نفس البنود السابقة وتستمر على هذا المستوى تقريباً خلال سنوات المشروع مع الأخذ فى الاعتبار تغيرات فى حدود ٢٠٪ لإحتمال تغير الأسعار.

قد نكون مبالغين فى القول بأن من أهم مشكلات ومعوقات المشاريع الصغيرة هو النقص فى وسائل وامكانيات تسويق منتجاتها وما تلاقيه من صعوبة فى الوصول الى مناطق الإستهلاك ومن ثم فإن زيادة وتوفير الأنشطة التسويقية لتلك المنتجات يعد من المحاور الأساسية لتنمية ونشر الصناعات الصغيرة.

وتؤثر خصائص الصناعات الصغيرة على أساليب وعمليات التسويق الخاصة بمنتجاتها، حيث تتعدد السلع التى تنتجها أنشطة الصناعات الصغيرة إلى عدة آلاف ، وهذه النظرة التفصيلية الدقيقة لكل منتج على حده (حالة الملابس الجاهزه، الأثاث/..) تمثل جانباً رئيسياً لنظرة رجال التسويق الذين يتطلعون إلى تحقيق اشباع احتياجات المستهلكين فى ظروف سوق تنافسية. كما أن العديد من منتجات الصناعات الصغيرة تتصف بكونها منتجات وسطية تستخدم فى صناعات أخرى وترتبط بانتاج آخر (علب الصفيح)، سوست الملابس، المسامير، القطع التكميلية لمختلف الصناعات..) ومن ثم فإن الطلب على تلك المنتجات مرتبط بالطلب على المنتج النهائى، وتسويقها له أساليب قد تكون مغايرة لنوعيات أخرى تستهلك مباشرة.

كما أن تلك الصناعات قد تنتج سلع حسب الطلب وهى متفردة وقليلة وذلك حسب طلبيات مسبقة من المستهلك (الرخام، أخشاب / المطابخ/ الكراسى).

والخصائص السابقة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى برامج تسويق هذه الأنشطة والتى تقسم تلك المنتجات إلى ثلاثة أقسام :

- منتجات للإستهلاك النهائى ذات مواصفات نمطية (الملابس الجاهزة، التريكو، صناعات غذائية...).
- منتجات للإستهلاك الوسيط والطلب عليها مشتق من الطلب على المنتج النهائى (المسامير) ، سوست الملابس، سلع تكميلية ...).
- منتجات ذات مواصفات خاصة ويطلب مسبق (الرخام، الأثاث، ...).

وبناء على ما سبق فإن أساليب التسويق وطرق البيع والترويج لابد أن تأخذ فى الاعتبار العناصر الثلاث السابقة، ومن هذه الطرق والتي يلزم تطويرها وتنميتها والتوسع فيها ما يلى:

- البيع الفردى المباشر وهو محدود الحجم ويظهر فى النوعيات ذات المواصفات الخاصة وبالطلب المسبق (الرخام، الأثاث...).
- البيع لتاجر أو وسيط وهو الأكثر إنتشاراً فى مجال تسويق تلك الصناعات ويؤثر ربح الوسطاء على عائد المنتجين.
- البيع عن طريق الجمعيات وهذا لايتوفر إلا إذا كانت تلك الصناعات تمثل تنظيم معين ولها جمعية معينة، أو تقوم التعاونيات الإستهلاكية بالتعاقد مع تلك المشاريع أو ممثليها لتسويق انتاجها، ولن يتاح ذلك إلا فى ظل تنظيم معين للصناعات الصغيرة.
- البيع عن طريق المعارض الداخلية والخارجية التى تشارك فيها تلك الصناعات أو تقام خصيصا لترويج إنتاج تلك الصناعات.
- البيع فى الخارج عن طريق الاتفاقيات الثنائية بين تنظيمات فى الداخل (اتحادات الصناعات الصغيرة مثلاً..) وتنظيمات مماثلة فى الخارج.

يلزم تطوير الأساليب السابقة ونشرها والتوسع فيها لدفع المشاريع الصغيرة وتشجيعها والتخلص مما تعانيه من صعوبة التسويق، وتحقيق ذلك يتطلب معالجة المشكلات التالية بمختلف الوسائل الممكنة، ومن تلك المشاكل:

- التمويل للأنشطة التسويقية.
- تخلف وسائل ومعدات التعبئة والتجميع والنقل.
- انعدام إمكانية الدعاية والاعلان أمام صغار المنتجين وقلة المعارض المقامة لإنتاجهم.
- ضعف تنظيم الصناعات الصغيرة (إن وجد).
- انعدام المعلومات التسويقية والمؤشرات المرتبطة بها لدى صغار المنتجين.

ولعلاج جانب من تلك المعوقات، ونظراً لما تتصف به الصناعات الصغيرة من ضعف الامكانيات وتبعثرها، فإنه من المقترح انشاء مؤسسه تسويقية غير حكومية

للصناعات الصغيرة يقوم بها المنتجين أنفسهم وتؤدى لهم الخدمات السابقة بصورة أكثر كفاءة وقدرة عن الطرق الفردية.

كما أن الاقتراح السابق بإنشاء بنك للصناعات الصغيرة يتولى جوانب التمويل والخدمات الفنية والترويجية قد يكون له دوره المفيد فى هذا الخصوص.

وختاما تجدر الإشارة بأن الصناعات الصغيرة لن تكون بمفردها القادرة على استيعاب الأيدى العاملة فى المجتمع، ولكن لابد أن يكون هناك مجالات أخرى فى الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة وغيرها لاستيعاب البطالة الموجودة فى المجتمع، ولاتحمل الصناعات الصغيرة بحل تلك المشكلة الخارجه عن قدرتها منفردة.

٣٠٢٠١ المساعدة الفنية

ان عملية اختيار أكثر أنواع فنون الإنتاج فاعلية للصناعات الصغيرة يمثل مشكلة لهذه الصناعات. وفى هذا الخصوص فإن مركز التصميمات الهندسية والصناعية يقوم بدور فعال فى تقديم اكثر أنواع فنون الإنتاج ملائمة للصناعات الصغيرة فمنذ إنضمام معهد الصناعات الصغيرة (أنشأ عام ١٩٦٣) إلى مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية (أنشأ عام ١٩٦٩) أصبحت الخدمات التى يقوم بها لأصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة متنوعة وملائمة لطبيعة كل مصنع لمعالجة المشكلات الفنية والتغلب عليها وقد أصبح المركز بعد إندماج معهد الصناعات الصغيرة إليه يحتوى على إدارات وأقسام تؤدى خدماتها فى المجالات التالية:-

١- تصميم وتطوير المنتجات وذلك بغرض تنمية وتطوير منتجات المصانع الصغيرة والإرتفاع بمستواها بما يتلائم مع التطورات العالمية بمثيلاتها من المنتجات المستوردة من الخارج.

٢- خدمات التصميم الصناعى بغرض الارتفاع بمستوى منتجات المصانع الصغيرة من الناحية الوظيفية والمجالية بما يتلائم مع الامكانيات الموجودة بهذه

المصانع إلى جانب إرتباطها بالعوامل البيئية المحيطة وطرق إستخدام الإنسان المصرى.

٣- تصميم المعدات الاستثمارية بغرض إعداد التصميمات الخاصة ونظم ومكونات ومعدات مناولة المواد فى المصانع والأشراف على تصنيع وتركيب تلك النظم وبدراسة مشاكل الإنتاج للمصانع المختلفة وتقديم توصياتها الفنية لكثير من المصانع الصغيرة مثل مصانع الصناعات الغذائية والهندسية الصغيرة والمتوسطة.

٤- تخطيط المصانع الصغيرة الجديدة وتطوير المصانع القائمة فعلاً لتتناسب والتوسعات الجديدة فى خطوط الإنتاج حتى يتحقق الأنسياب الكامل للخامات والأجزاء النصف مصنعه والكاملة التصنيع ويؤدى التخطيط السليم للمصنع إلى رفع الكفاءات الإنتاجية وراحة العمال البدنية والنفسية مما يؤدى إلى رفع جودة الإنتاج.

٥- الورش الميكانيكية والمعاملات الحرارية والمعامل.

٦- قسم النجارة عن طريق تصميم وتنفيذ الأثاثات الحديثة.

٧- أقسام الخزف - اللحام.

٨- خدمات التدريب التى يضعها المركز بجانب تقديمه المساعدات الفنية المباشرة.

٩- برنامج المساعدات الفنية للصناعات الصغيرة ويهدف هذا البرنامج إلى أن يقوم مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية بجانب الخدمات الأخرى التى يؤديها لقطاع الصناعات الصغيرة عن طريق إدارته وأقسامه المتخصصة بخدمات مباشرة فى المجالات الآتية:

الارشاد الصناعي

وهو عبارة عن انتقال مجموعات من الأخصائيين ويفضل من لديهم خبرة هندسية عالية من الكفاءة ولديهم من الخبرات المتنوعة من الناحية الفنية والادارية والتطبيقية بجانب الشخصية المتميزة إلى المصانع الصغيرة فى اماكن تواجدهم

ومناقشة أصحاب هذه المصانع أو القائمين على إدارتها فى مختلف المشكلات الفنيـــة والادارية التى تقابلهم واقتراح الحلول الملائمة فى الموقع أو معاونتهم فى ايجـــاد الجهات والهيئات المتخصصة التى تستطيع أن تحل هذه المشكلات .

١٠- خدمات التدريب للعاملين بالمصانع الصغيرة .

١١- الإستعانة بخبراء متخصصين فى مجال تطوير الصناعات الصغيرة .

١٢- الكتيبات والمطبوعات التى أصدرها المركز فى إطار المعونة الفنية .

هذا وقد تم عمل برنامج لتقديم المساعدات الفنية للصناعات الصغيرة على مراحل ثلاثة أولها من عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ مدته عام وتلخصت هذه المرحلة فى إنشاء جهـــاز الإرشاد الصناعى وتزويده بمجموعة من المتخصصين مع البدء فى تقديم خدمات التدريب لهذا القطاع . ثانيها من يوليو ١٩٨٢ إلى ديسمبر ١٩٨٤ ومدتها سنتين ونصف الســـنه وتضمنت زيادة عدد المتخصصين وفتح فرع الأسكندرية وتزويده بالأخصائيين وإنشـــاء وحدة لخدمات الادارة الصناعية وإنشاء وحدة للخدمات والمعلومات . ثالثها من ينايـــر ١٩٨٥ - ١٩٨٧ ومدتها ثلاث سنوات تستهدف زيادة عدد مجموعات الإرشاد الصناعـــى وفتح فرع جديد للإرشاد الصناعى وتدعيم خدمات الادارة الصناعية والتدريب وإنشـــاء وحدة جديدة لخدمات تطوير مشروعات الصناعات الصغيرة - وتدعيم خدمات الصناعات المغذية والإستعانة بخبراء محليين أو دوليين لدراسة صناعة معينة .

الفصل الثانـــى
أهم الأسس العامة لتوطين الصناعات الصغيرة والحرفية

الفصل الثانى

أهـم الأسـس العامـة لتوطين الصناعات الصغيرة والحرفية

١٠٢ تمهيـد :-

هناك عدد من القواعد التى تساعد فى وضع أسس لتوطين الصناعات الصغيرة فـى المناطق الجغرافية بالدولة ولكن قبل التعهد لأسس التوطين يطرح السؤال التالى نفسـه . ما هى أهم الأدوات التى يمكن الاستفادة بها فى توطين اكبر عدد ممكن من الصناعـات الصغيرة فى منطقة جغرافية معينه حيث أن من أخطر تلك الأدوات على سبيل المثـال جهات الاقراض ومدى توفرها وتوفر التسهيلات الأئتمانية بها فى منطقة عن أخـرى - كذلك الأجراءات القانونية ومدى تعقدها والتصاريح والموافقات وكافة التسـهيلات الاجرائية واللازمة لبداية عمل المشروع الصغير من الجهات المعنية ومدى تجميع تـلك الموافقات والتصاريح فى أماكن قريبه من بعضها البعض - سوف نعرض لمثال عن مـدى تعقد الأجراءات ومايمكن أن تصاحبه من يأس فى نفوس القائمين على تلك المشروعات .

فى محاوله لحصر الجهات الحكومية الخاصة بأجراءات الحصول على الموافقـات (١) اللازمة لأنشاء مشروع صناعى نجد أنها تحتاج الى حوالى أثنى عشر موافقة تشمل أتمـام الشكل القانونى للشركة وأشهاده وتسجيله - الحصول على تراخيص المبانى وتوصيـلات المياه والكهرباء - الأشتراك فى الغرفة التجارية - القيد فى صحيفة السجل التجـارى الحصول على موافقة الهيئة العامة للتصنيع على أقامة المشروع - الحصول على رخصة تشغيـل المصنع الحصول على شهادة التوحيد القياسى - التسجيل فى السجل الصناعى - الأشـتراك فى أتحاد الصناعات - الأشتراك فى هيئة التأمينات الأجتماعية - القيد فى سجل المصـدرين القيد فى سجل المستوردين والحصول على بطاقة أستيرادية .

وفى حالة حصر الجهات الحكومية الخاصة بالرقابة والتفتيش أو اصدار الموافقـات لهذه المصانع فنجدها أيضاً تصل الى نحو أربعة عشر جهه رقابية .

---

(١) معهد التخطيط القومى - ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية -أوراق ومداولات الندوة- الجزء الثانى - الوثيقة الأولى - ملف معلومات ، القاهرة ١٩-٢١ديسـمبر ١٩٨٨ .

أما أسس التوطين لتلك الصناعات فهى تقوم بصفه رئيسية على العوامل الاقتصادية لكل أقليم ومنها :

٢٠٢ نسبة البطالة في المنطقة . حيث يفضل نشر الصناعات الصغيرة فى المناطق التى تزداد فيها معدلات البطاله وذلك لإتاحة فرص العمل وخفض وامتصاص البطالة بالأقليم.

ويوضح الجدول رقم ( ) السكان وقوة العمل والبطالة حسب بيانات تعداد ١٩٨٦ وحسب المحافظات حيث تبين من تحليل البيانات الوارده به أن .

- أعلى نسبة بطالة توجد فى محافظات الوجه البحرى والقناة خاصة فى محافظة بورسعيد (٣ر٦٪) ثم السويس (٩ر٤٪) ثم الغربية والمنوفية (٦ر٤٪) ثم القاهرة والدقهلية (٥ر٤٪).
- تعتبر محافظة جنوب سيناء أقل المحافظات فى عدد المتعطلين(٢ر١٪) ومطروح (٣ر١٪). وقد يرجع ذلك إلى قلة عدد السكان مع ظهور أنشطة سياحية جديدة بالإضافة إلى النشاط البترولى.
- جميع محافظات الوجه القبلى أقل المحافظات فى نسبة البطالة فيما عدا محافظتى قنا وأسوان حيث تبلغ نسبة البطالة ٣٪، ٤٪ على الترتيب .
- ارتفعت نسبة المتعطلين لإجمالى عدد السكان فى بورسعيد - السويس الغربية - المنوفية - القاهرة - الدقهلية - الأسكندرية - الاسماعيلية أسوان - القليوبية عن المتوسط العام للجمهورية والذى بلغ ٧ر٣٪وعموماً فإنة يجب ملاحظة أن هذه البيانات إعتمدت على الحصر الشامل لخصائص السكان (النتائج النهائية) لعام ١٩٨٦ وذلك للأسترشاد به فى ظل عدم توفر البيانات والأعتداد بصحتها وعلى الفئات العمرية ١٦ إلى ٦٠ عاما ومن المؤكد تغير هذا الوضع خاصة بعد عودة عدد

جدول رقم(٢) السكان وقوة العمل والبطالة حسب بيانات تعداد ١٩٨٦ حسب المحافظة

المحافظة	السكان تعداد ١٩٨٦		قوة العمل فى ١٩٨٦		البطالة				اجمالى العاطلين		الاهمية النسبية	
					مشتغل تعطل		متعطل حديث					
	عدد	٪	عدد	٪	عدد		٪		عدد	٪	جنيه	مليم
القاهرة	٦٠٦٨٦٩٥	١٢ر٦	١٨٧٢٩٩٨	١٣ر٩	٥٦٣٩٢	٣٠ر٨	١٧٢٨١٩	١٥ر٠	٢٢٩٢١١	١٦ر١	٤٢ر٦	١٤ر٢
الاسكندرية	٢٩٢٦٨٥٩	٦ر١	٩٠١٥٢٠	٦ر٧	١٥٨٧١	٩ر٥	٧٨٦٠٣	٦ر٨	١٠٤٤٧٤	٧ر٣	٢٠ر١	٦ر٧
بورسعيد	٤٠١١٧٢	٨ر٠	١٣٩٧٨٩	١ر٠	٢٧٤٠	١ر٠	١٨٥٤٢	١ر٦	٢١٢٨٢	٥ر١	٣ر٢	١ر١
السويس	٣٢٧٧١٧	٧ر٠	٩٧٤١٥	٧ر٠	٢٣٦٩	٨ر٠	١٠٨٧٨	٩ر٠	١٣٢٤٧	٩ر٠	٣ر٢	٨ر٠
الاسماعيلية	٥٤٥٢٥٩	١ر١	١٥٠٥٩٣	١ر١	٢٥٨٧	١ر٠	١٥٠٦٨	١ر٢	١٧٦٥٥	١ر٢	٣ر٤	١ر١
البحيرة	٣٢٤٨٨٢٩	٦ر٧	٨٨١٦٧٩	٦ر٦	١٥٨٩٠	٥ر٨	٦١٦١٨	٣ر٥	٧٧٥٠٨	٤ر٥	١٨ر٧	٦ر٢
دمياط	٧٤٠٣٦٥	٥ر١	٢٢٢٩٩٩	١ر٧	٣٤٠٠	١ر٣	١٧٠٢١	٥ر١	٢٠٤٢١	١ر٤	٤ر٦	١ر٢
كفر الشيخ	١٨٠٩٢٢١	٣ر٧	٤٩٧٨٧٥	٣ر٧	٧٠٢٩	٢ر٦	٤٣٦٤٠	٣ر٨	٥٠٦٦٩	٣ر٦	١١ر٠	٣ر٧
الغربية	٢٨٨٤٥٩٩	٦ر٠	٨٢١٠٠٠	٦ر٢	١٣٩٦٦	١ر٢	٩٤٥٧١	٨ر٢	١٠٨٥٣٧	٧ر٦	١٩ر٨	٦ر٦
الدقهلية	٣٤٨٤١٠٢	٧ر٢	٩٧٢٩٣١	٧ر٣	١٦٢٨٨	١ر٩	١١٠٣٠٠	٩ر٧	١٢٦٥٨٨	٨ر٩	٢٣ر٤	٧ر٨
الشرقية	٣٤١٤٣٠٨	٧ر١	٩١٨٧٦٦	٦ر٩	١٣٢٥٦	٤ر٩	٨٨٢٤٥	٧ر٧	١٠١٥٠١	٧ر١	٢١ر١	٧ر١
المنوفية	٢٢٢١٣١٥	٤ر٦	٥٩٧٠٩٩	٤ر٥	٩١٢٣	٢ر٤	٧٣٢٥٣	٦ر٤	٨٢٣٨٦	٥ر٨	١٤ر٩	٥ر٠
القليوبية	٢٥١٥٩٢٤	٢ر٥	٦٦٠٣١٣	٤ر٩	٢٣٠٥٥	٨ر٥	٥٤٩٠١	٤ر٨	٧٧٩٥٦	٥ر٥	١٥ر٦	٢ر٥
الجيزة	٣٧٢٥٤٢٠	٧ر٧	١٠٢٠٦٥٢	٧ر٦	٢٧٥٥٣	١ر١٠	٦٤١٧٦	٥ر٦	٩١٧٢٩	٦ر٤	٢١ر٧	٧ر٣
الفيوم	١٥٥١٢١٤	٣ر٢	٤٣١٣٤	٣ر٢	٤٣٧٥	١ر٦	٢٥٦٠٩٠	٢ر٢	٢٩٩٨٤	٢ر١	٨ر٥	٢ر٨
بنى سويف	١٤٤٩٣٢٩	٣ر٠	٣٨٩٤٨٧	٢ر٩	٢٤٢٢	٠ر٩	١٦٦٩٩	١ر٤	١٩١٢١	١ر٣	٧ر٢	٢ر٤
المنيا	٣٦٤٥١١٢	٥ر٥	٧١٥٠٣٢	٥ر٣	٨١٣١	٣ر٠	٥٠٨٢٦	٤ر٤	٥٨٩٥٧	٤ر٢	١٥ر٠	٥ر٠
اسيوط	٢٢١٥٦٧٩	٦ر٤	٥٨٦٥٩٤	٤ر٤	٧٨١٠	٢ر٩	٤٢٤٨١	٣ر٧	٥٠٢٩١	٣ر٥	١٢ر٥	٤ر٣
سوهاج	٢٤٤٧٠٣٣	٥ر١	٦٢١٨١٠	٤ر٦	١٠٩٢٢	٤ر٠	٤١٢٩٥	٣ر٥	٥٢٢١٧	٣ر٧	١٣ر٤	٥ر٤
قنا	٢٢٥٨٩٢٦	٧ر٤	٥٥٢٤٢٤	٤ر٢	١٠٨٤٤	٤ر٠	٤٢٩٢٥	٣ر٧	٥٣٧٦٩	٣ر٨	١٢ر٧	٤ر٢
اسوان	٨٠٩٢٠٤	٧ر١	١٩٤٩٦٤	٥ر١	٤٩٩٦	٨ر١	٢٠٨٤٦	١ر٨	٢٥٨٤٢	٨ر١	٥ر٠	١ر٧
البحر الأحمر	٨٩٧٢٤	٢ر٠	٢٧٩٠٨	٢ر٠	٧١٠	٣ر٠	١٦٣٧	١ر٠	٢٣٤٧	٢ر٠	٦ر٠	٢ر٠
الوادى الجديد	١١٢٤٠٥	٢ر٠	٢٩٥٩٢	٢ر٠	٣٤٥	١ر٠	٢٩١٩	٢ر٠	٣٣٦٤	٢ر٠	٦ر٠	٢ر٠
مطروح	١٦١١٦٣	٣ر٠	٤٣٢٠٣	٣ر٠	٦٧١	٢ر٠	٩٤٢	١ر٠	١٦١٣	٢ر٠	٨ر٠	٣ر٠
سيناء . شمالية	١٧٠٨٣٥	٤ر٠	٤٠٤٧٧	٣ر٠	٧٧٤	٣ر٠	١٨٤٥	٢ر٠	٢٦١٩	٢ر٠	٩ر٠	٣ر٠
سيناء . جنوبية	٢٨٩٢٩	١ر٠	١١٩٣٣	١ر٠	١٤٧	١ر٠	١٢٨	١ر٠	٢٧٥	١ر٠	٣ر٠	١ر٥
جملة	٤٨٢٥٤٢٣٨	١٠٠	١٣٤٠٠٣٨٧	١٠٠	٢٧١٦٧٦	١٠٠	١٥١٧٨٧	١٠٠	١٤٢٣٤٦٣	١٠٠		١٠٠

المصدر:

معهد التخطيط القومى - "حصر الصناعات الحرفية لاتاحة فرص عمل جديدة" نوفمبر ١٩٩١.

كبير من الشباب من دول الخليج فضلاً عن تراكم الدفعات المتتالية من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الفنية خلال تلك الفترة.

٣٠٢ **توفر** خامات معينة في مناطق معينه يتيح امكانية توطين نوعيات من الصناعات التي تقوم على تلك الخامات بما يؤدى إلى خفض التكلفة واعطاء الانتاج ميزة نسبية سواء للسوق المحلي أو الخارجي

١٠٣٠٢ مشكلة الحصول على **المواد** الخام

إن مشكلة الحصول على الخامات بالكمية والنوعية المطلوبة تحد من مقدرة الصناعات الصغيرة على المساهمة بفاعلية في عملية التنمية الصناعية، وأن هذه المشكلة لها جانب تمويلي وهو ما يمكن التغلب عليه من خلال تذليل العقبات التي تحول دون حصول الصناعات الصغيرة على الدعم المالي وما تناولناه من قبل. أما الجانب الآخر فهو ما يمكن أن نسميه بالجانب التخطيطي. فعدم توافر الخامات بالكميات والنوعيات المطلوبة يرجع أساسا إلى عدم وجود رؤية كاملة الوضوح عن مواصفات وكميات المنتجات التي تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة، والتي على ضوئها يمكن تحديد كميات ومواصفات المواد الخام المطلوبة. وهذا ما يتطلب بأن يقوم جهاز التعاون الإنتاجي بدور شبه تخطيطي كما يلي وذلك للتغلب على هذه المشكلة.

- الوقوف على مواصفات المنتجات التي تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة التعاونية وتقدير كميات الانتاج من كل منتج حسب البيانات المقدمة من الصناعات الصغيرة على أن يتم التأكد من صحتها.
- تحديد كمية ونوعية الخامات المطلوبة مقسمة إلى خامات محلية وأخرى مستوردة، وتقدير كميات الإنتاج من كل منتج حسب البيانات المقدمة من الصناعات الصغيرة، على أن يتم التأكد من صحتها.

- تحديد كمية ونوعية الخامات المطلوبة، مقسمة إلى خامات محلية وأخرى مستوردة.
- فيما يتعلق بالخامات المحلية، يقوم جهاز التعاون الإنتاجي بإرسالها إلى شركات القطاع العام لأخذها في الإعتبار عند وضع برامجها الإنتاجية وعمليات توزيع الخامات جغرافيا بما تتفق والاحتياجات الفعلية للصناعات الصغيرة. مثل ذلك سوف يمكن من حل مشكلة تحميل الخامات المطلوبة بأخرى مرغوب فيها. كما أنه يضع حداً لعملية توزيع الخامات جغرافيا بطريقة لاتتفق والاحتياجات الفعلية للصناعات الصغيرة .
- أما بخصوص الخامات المستوردة فإن على جهاز التعاون الإنتاجي تجميع كافة البيانات المتعلقة بأفضل مصادر استيراد الخامات وذلك بالتعاون مع بنك الاستيراد والتصدير، الغرف التجارية، ....الخ، ثم وضع هذه البيانات أمام الصناعات الصغيرة بصفة مستمرة. وفي حالة قيام الصناعة الصغيرة باستيراد هذه الخامات لحسابها مباشرة من خلال الحصول على قروض، فإنه على التعاونيات التي تتبعها الصناعة الصغيرة أن تفرق بين الخامات اللازمة لانتاج سلع أساسية فتعطيها الأولوية عند رفع طلب الحصول على القرض "لهيئة تنمية الصناعات الصغيرة". وفي حالة قيام الصناعات الصغيرة بالحصول على الخامات المستوردة من مستوردين محليين، فإن على التعاون الإنتاجي الدخول لشراء هذه الخامات من المستورد المحلي نيابة عن الصناعات الصغيرة، حيث أن ذلك يجنب الصناعات الصغيرة من الوقوع تحت وطأة إستغلال فئة المستوردين والتي قد تتمثل في تحميل خامات غير مطلوبه على أخرى مطلوبه.

٢٠٣٠٢ الموارد البيئية المحلية المتاحة التي تقوم عليها الصناعات الصغيرة في المحافظات (١)

١٠٢٠٣٠٢ موارد زراعية

(١) د. محمد عبدالرازق الزرقا، دور الصناعات الصغيرة في تنمية المحافظات الصحراوية ، ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية، معهد التخطيط القومي - مؤسة فريدريش أيبرت ، القاهرة (١٩-٢١ ديسمبر، ١٩٨٨).

(١) النخيل:

يعتبر النخيل من أقدم الوسائل الطبيعية التى وفرتها قدرة الله عز وجل لقيام الزراعة المحمية فى البقاع القاحلة وشبه القاحلة وقد كرمها الله وباركها الله عز وجل فى آيات كثيرة من الذكر الحكيم: "والنخل باسقات لها طلع نضير" ومن المؤكد علمياً أن لثمار البلح قيمة غذائية عظيمة القدر لما توفره من مركبات حيوية عالية القيمة. وتبارك الله اذ جعل من الرطب الجنى غذاء السيدة مريم عليها السلام حين جاءها المخاض "وهزى إليك بجزع النخلة تساقط عليك رطبا جنياً".

وقد ورد فى الانجيل أن أنصار السيد المسيح عليه السلام فرشوا سعف النخل فى طريقه عندما دخل أورشليم - بيت المقدس - وكانوا يعتبرونه من علامات النصر. كما كان للنخل والتمر مكانه مرموقه فى الديانه اليهودية.

ويتميز النخيل بقدرته الواضحة على تحمل الظروف الصحراوية الغير مواتية فى خصائص التربة وماء الرى.

ويتوفر فى المحافظات الصحراوية مناطق متباينة فى خصائصها المناخية بما يتيح ويلائم انتاج مختلف أصناف البلح بكفاءة عالية تحقق لها ميزة نسبية تمكنها من المنافسة الاقتصادية فى الأسواق العالمية للتمور.

وتكاد تكون النخلة هى الشجرة الوحيدة التى يستفاد من كل جزء منها فثمارها تحتوى على العديد من المواد الغذائية تكاد تمثل الغذاء الكامل للإنسان كما يستخدم الجريد والخوص وجذوعها فى كثير من الصناعات.

ويمكن اقامة الصناعات الآتية على ثمار النخيل:

- كبس التمور والعجوه.
- صناعة الدبس وهو ما يسمى بعصير التمر أو عسل التمر ويستخدم فى كثير من الصناعات الغذائية مثل صناعة الحلويات والايس كريم كمصدر للسكر.
- صناعة المشروبات الغازية.
- صناعة الكحول.
- صناعة البروتين
- صناعة الأعلاف (من النوى).
- صناعة المربى.
- تعليب التمور.

كما يستخدم الجريد فى صنع الكراسى والمناضد والأسره وأسقف المنازل وأسوار الحدائق. والخوص فى تصنيع المقاطف والسلاسل باحجامها وأنواعها المختلفة وغيرها من مصنوعات الخوص مثل أطباق الزينة.

وسباط البلح كعلف للغنم والماعز والجمال.

وخشب النخيل فى أسقف المنازل وبعض صناعات الأثاث.

والليف فى صناعة الحصر والحبال.

وتستخدم باقى المخلفات كوقود، ويساعد استخدام المخلفات على نظافة مزارع النخيل وبالتالى يقل انتشار الحشرات ونقل الحرائق.

(٢) الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الهامة فى التنمية الصحراوية ويأتى بعد النخيل مباشرة فى أهميته حيث يتحمل الجفاف والملوحه إلى درجة كبيرة، وفى بعض المناطق ينمو على مياه الأمطار فقط وتعتبر مناطق الساحل الشمالى والواحات وشمال سيناء وأراضى الإستصلاح الجديدة مناطق تركيز لزراعة الزيتون.

ويقوم على الزيتون الصناعات التالية:

- صناعة التخليل : (تخليل أخضر وتخليل أسود).
- انتاج الزيت : ومن المهم انشاء المعاصر فى مناطق الإنتاج حتى لاتتعرض الثماء إلى التخمر والتلف إذا تركت فترة بعد جنيها لحين نقلها إلى المعاصر فى أماكن أخرى.
- انتاج العلف : للماشية والاغنام من النوى .

(٣) التين

يعتبر التين من المحاصيل التى تنمو فى المناطق الصحراوية وهو سهل الاكثار بالعقله مما يؤدى إلى زيادة إنتشاره بسرعة، ويكثر فى مناطق الساحل الشمالى الغربى وبعض مناطق الواحات .

وتوجد أصناف من التين تأكل طازجة مثل التين السلطانى ويعطى محصوله على فترتين خلال الموسم (شهر مايو وشهر أغسطس) يمكن أن تقوم عليه صناعة المربى والتعبئة .

وهناك بعض الأصناف التى تصلح للتجفيف حيث ترتفع فيها نسبة السكريات والمواد الصلبة الذائبة وتقل فيها نسبة الرطوبة وتقوم عليها صناعة تجفيف التين وتعبئته.

(٤) العنب

تصلح المناطق الصحراوية لزراعة العنب ويمكن أن تقوم عليه بعض الصناعات مثل التجفيف واستخدام مخلفاته فى انتاج الصبغات والأعلاف .

(٥) النباتات الطبية

تتميز محافظة جنوب سيناء عالمياً بانتشار النباتات الطبية طبيعيا على الهضاب والأودية وتعتبر من الثروات الطبيعية الهامة ويستعملها البدو فى علاج الأمراض، ويمكن أن تقوم عليها صناعة التعبئة للاستخدام المحلى والتصدير.

(٦) الاشجار الخشبية

أظهرت الدراسات الحديثة عن إستزراع وتنمية بعض الأشجار الخشبية فى المحافظات الصحراوية أنه يمكن إستغلال الموارد المتاحة فى هذه المحافظات وانتشار المساحات الشاسعة من الأراضى القابلة للزراعة فى زراعة وتنمية بعض الأشجار التى يمكن أن يكون لها مستقبل مرموق كمصدر من مصادر الخشب الجيد الذى تقوم عليه صناعات كثيرة بالإضافة إلى إستغلالها كمصدر للعلف للجمال والأغنام إلى جانب دورها فى المحافظة على حبيبات التربة من الانجراف للرياح.

هذا بالإضافة إلى كثير من النباتات الطبيعية التى تنمو فى الصحارى المصرية وقد أجريت دراسات عديدة على كثير منها ويمكن اقامة صناعات صغيرة عليها مثل صناعة الأعلاف والزيوت والصبغات وصناعة تثبيت وإستغلال الكثبان الرملية.

كما يمكن اقامة صناعات خدمية صغيرة لتلبية احتياجات الزراعة والصناعات القائمة عليها.

٢٠٢٠٣٠٢ موارد حيوانية

تعتبر الموارد الحيوانية من أهم الموارد فى المحافظات الصحراوية التى يمكن أن تقوم عليها العديد من الصناعات الصغيرة. ومن أنسب الحيوانات التى تتلائم الظروف الصحراوية الصعبة - سواء كانت ظروفا مناخية أو غذائية هى الأغنام والماعز والجمال التى يعتمد فى تربيتها أساسا على المراعى الطبيعية فى مناطق غير المزروعة مع الاستفادة ببعض المنتجات الثانوية للزراعة مثل مخلفات محصول الشعير وأوراق الخروع والأعلاف المصنعه محليا.

ويمكن أن تقوم صناعات صغيرة عديدة على منتجات الألبان واللحوم وعلى الصوف والجلود والشعر تقوم صناعات الكليم والسجاد والبطاطين وصناعة القرب لحمل وتثليج المياه وتخزين العجوه، وتستخدم قرون الغنم لبدرز النسيج اليدوى للكليم.

٢٠٢٠٣٠٢ موارد تعدينية

تتوفر فى المحافظات الصحراوية خامات متعددة من مواد مناجم ومواد محاجر تصلح لإقامة صناعات صغيرة، ومن هذه المواد:

الكاولين والطينات. وتستخدم فى صناعة الحراريات والخزف والصينى.

الطفلة. تستخدم فى صناعة الطوب

رمال الزجاج. تستخدم فى صناعة الزجاج والحراريات.

الحجر الجيرى. ويستخدم فى صناعة مواد البناء والأسمنت.

ملح الطعام. ينتج من البحيرات وتقوم عليه صناعات كثيرة.

النطرون. وتقوم عليه صناعة الصابون ودباغة الجلود.

رواسب الجبس . ويستخدم فى أغراض البناء والأغراض الزراعية .

الزلط والرمال . مواد البناء .

كسر الألبستر . يستخدم فى صناعة البلاط والتحف .

رخام اسود ورخام برلاتو . ويستخدم فى الواجهات للمبانى .

جرانيت وردى ورمادى . يستخدم فى الواجهات للمبانى .

الفيروز . يستخدم فى الحلى وأدوات الزينه .

التلك . يستخدم فى مستحضرات التجميل .

بالإضافة إلى الصناعات الخدمية الصغيرة لإصلاح وصيانة المعدات المستخدمة فى استخراج هذه المواد .

٤٠٢٠٣٠٢ موارد مائية .

(١) المياه المالحة . تتمتع معظم المحافظات الصحراوية بمسطحات كبيرة من المياه المالحة تتمثل فى السواحل البحرية والبحيرات ، وهى مصدراً هاماً للثروات السمكية الطبيعية التى يمكن أن تقوم عليها صناعات صغيرة متعددة خاصة صناعة صيد السمك والمنتجات البحرية الأخرى وتعبئتها وتثليجها لتغطية احتياجات القرى السياحية والمساهمة فى سد النقص الشديد الذى تعانى منه مصر فى الموارد الغذائية خاصة وأن الأسماك ومنتجاتها تعتبر من المصادر الغذائية الهامة للبروتين الحيوانى الذى يحتاجه جسم الانسان ويتميز باحتوائه على كل الأحماض الأمينية الأساسية لتغذية الانسان بالإضافة إلى نسبة عالية من الدهون والعناصر المعدنية والفيتامينات ويتطلب صيد الأسماك قيام صناعات أخرى خاصة بانتاج وصيانة واصلاح وسائل ومعدات الصيد وصناعة الثلج . كما يمكن أن تقوم صناعات صغيرة خاصة باسماك الزينة والأصداف البحرية للسوق المحلى وللتصدير .

وبالإضافة إلى الثروة السمكية فإنه يمكن استغلال المياه المالحة في زراعة بعض النباتات التي تتحمل درجة ملوحة عالية مثل نباتات الهالوفيت التي تنمو في تربة مالحة وتروى بمياه مالحة وتعتبر مصدراً هاماً للزيوت النباتية ولعلف الماشية واعلاف الدواجن ويمكن أن تقوم عليها صناعات صغيرة.

كما يمكن إقامة صناعات صغيرة على الطحالب البحرية (جمعها وتجفيفها وتعبئتها) لإستخدامها في الصناعات الدوائية وصناعة الأعلاف.

(٢) المياه الجوفية . يتطلب استخراج المياه الجوفية صناعات خدمية صغيرة.

(٣) مياه الصرف الصحي

نظراً لندرة المياه الصالحة للرى في المحافظات الصحراوية يجب الاستفادة من مياه الصرف الصحي – بعد معالجتها – في إستصلاح الأراضي الصحراوية، ويتطلب ذلك بعض الصناعات الصغيرة.

٥٠٢٠٣٠٢ موارد سياحية

تتمتع معظم المحافظات الصحراوية بمناطق جذب سياحية هامة نظراً لظروفها الطبيعية والمناخية لاحتوائها على معالم أثرية ودينية هامة، ويمكن إقامة صناعات خدمية صغيرة لخدمة هذه المناطق ولتحقيق الاكتفاء الذاتي في تلبية المتطلبات الضرورية للقرى السياحية.

٤٠٢ تجاور الصناعات المتماثلة وتكاملها يعطى للصناعات ميزة إقتصادية، من حيث توافر العمالة، وسهولة التسويق، وتبادل المعرفة الفنية، وخفض تكلفة الحصول على المستلزمات كل ذلك يساعد على توطين الصناعات المتماثلة

متجاورة لتحقيق الوفورات الاقتصادية .

٥٠٢ فرص التدريب المتاحة، تعد امكانيات التدريب سواء من حيث عدد المدربين أو نوعية الصناعات أو السعات التدريبية من ضمن أهم العوامل التى تؤثر على توطين الصناعات فى مناطق معينة (كتوطين صناعة خان الخليلى، صناعات الخيام، صناعة الأثاث، وغيرها، ...) فالمدربين سواء كانوا محترفى تدريب أو توارث مهن ذو أهمية فى التوطين الذى قد يكون شبه تلقائى ولكن له عوامله الإقتصادية التى تعود بصفة أساسية إلى توفر التدريب والتعليم لتلك الصناعة .

١٠٥٠٢ تنمية مشروعات التدريب لخدمة الصناعات الصغيرة خلال الخطة الخمسية

نورد فيما يلى الأسس التى تستند إليها استراتيجية تنمية مشروعات التدريب المهنى لخدمة الصناعات الصغيرة خلال سنوات الخطة الخمسية للتنمية .

(أولاً) : بالنسبة للقوى البشرية العاملة بقطاع الصناعات الصغيرة تتضمن تدريب تلك القوى البشرية لتهيئة الظروف الملائمة للمجتمع الصناعى مع الأخذ فى الاعتبار ما تعانيه الصناعة من مشاكل متعددة تتعلق بالعمالة وتتضح مظاهرها فى الآتى :

١- النقص فى القوى العاملة المدربة فنيا ومهنيا مما يؤدى إلى عدم الوفاء باحتياجات الصناعة فى شتى المهن والتخصصات المختلفة .

٢- عدم توافر الأيدى العاملة الماهرة وقصور العمالة المتخصصة فى مجالات التطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة .

٣- هجرة العمال ذوى التخصصات النادرة إلى الخارج .

(ثانيا) : تستهدف عملية تنمية مشروعات التدريب للصناعات الصغيرة بالخطة الخمسية للتنمية العمل على توافر مظاهر النقص وعدم توافر الأيدى العاملة الماهرة والنصف ماهرة وذلك بوضع الحلول التالية ووضع التنفيذ .

- اعطاء مزيد من التدعيم لمراكز التدريب الحالية بما يعمل على توفير الأيدى العاملة المدربه.
- رفع مستوى المهارة المهنية بهدف زيادة القدرات الإنتاجية للقوى العاملة الصناعية من خلال برامج تدريبية متطورة.
- العمل على توفير العدد الكافى من المدربين ذوى الكفاءات والتخصصات المختلفة.
- تطبيق نظام الحوافز التشجيعية وربط الأجر بالإنتاج حتى يمكن رفع الكفاية الإنتاجية ومجابهة ظاهرة تسرب العمالة المهنية المتخصصة للخارج.

٦٠٢ فرص التسويق، تشمل فرص التسويق جانبين أساسيين وهما وجود الطلب وامكانية وسهولة وصول السلع للسوق. وحيث تعانى كثير من المشروعات الصغيرة من المشكلات التسويقية وخاصة ما يتعلق بوصول السلعة للسوق، فإنه من عوامل التوطين الضرورية هو توفر فرص التسويق.

وتوفر فرص التسويق بالنسبة للصناعات الصغيرة يعنى أن هناك طلب مع إمكانية زيادته عن طريق أساليب خلق الطلب، وأيضا إمكانيات وصول السلعة للأسواق وتعنى توفر كافة الخدمات التسويقية (من عبوات، تعبئة، نقل، حفظ، تداول...) ومن ثم فإن توفر فرص التسويق فى مناطق معينه أمام صناعة أو صناعات معينه يعنى إمكانية توطينها فى تلك المنطقة وأفضلية ذلك.

٧٠٢ التكامل بين الوحدات أو الصناعات. يعد من ضمن أسس توطين الصناعات عوامل وامكانيات التكامل بين الصناعات وبعضها البعض، فالعلاقات الأمامية والخلفية بين الصناعات وبعضها تعد أساس فى توطين صناع أو صناعات معينه فى أقليم معين، وذلك لما يؤديه إليه من وفورات اقتصادية عديدة.

الموجـــز والتوصيـــات

الموجز والتوصيات

أخذ موضوع تنمية الصناعات الصغيرة فى مصر يحتل حيزاً هاماً فى فكر المهتمين بالقطاع الصناعى منذ أوائل السبعينات وقامت وزارة الصناعة عام ١٩٨٢ بوضع خطه شاملة لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ أشترك فى أعدادها لجنه مشتركة من وزارة الصناعة والتخطيط وأتحاد الصناعات وبنك التنمية الصناعية وبعض الخبراء المحليين المهتمين بشئون الصناعة فى مصر. وقدمت الدراسة فى فصلها الأول عرض لأهم متطلبات التوسع فى، تنمية، الصناعات الصغيرة وقد جاء التمويل على رأس تلك المتطلبات وعرضت الدراسة لبعض الأساليب التى يمكن أتباعها لمساعدة القائمين على المشروعات الصغيرة من خلال بنك مقترح للحرفيين يقوم بامداد هؤلاء القائمين على تلك المشروعات بالتمويل اللازم - وأيضاً عن طريق بنك التنمية الصناعية - كما عرضت الدراسة مقترح لأنشاء مؤسسة مالية تقوم بتقديم الضمانات اللازمة للصناعات الصغيرة تساهم فى ملئ الفراغ الموجود فى هذا الشأن من عدم توفر للضمانات الكافية للقائمين على عمل تلك المشروعات وكذلك من ضمن المتطلبات اللازمة للتوسع عرضت الدراسة لأهم تلك المتطلبات ألا وهو التسويق الذى يمثل الدرجة الثانية من الأهمية بعد التمويل حيث أظهرت الدراسة ان هناك أسلوبين من الأساليب التسويقية فى مجال الصناعات الصغيرة اولهما التسويق الداخلى وما يجب أن تكون عليه سياسة عدم التحيز لمنتجات القطاع العام وضرورة تبنى سياسة التزاوج ما بين منتجات القطاعين العام والخاص وأيضا، مايتعلق بسياسة الاستيراد - أما الأسلوب الثانى وهو التسويق الخارجى لمنتجات المشروعات الصغيرة وكذا التعرض لبعض الأساليب التسويقية الداخلية والخارجية المقترحة من قبل الدراسة لمنتجات الصناعات الصغيرة والحرفية ثم عرضت الدراسة لأهم الأساليب وطرق البيع حاليا وأساليب تحويلها- وكان المتطلب الثالث من متطلبات التوسع فى مجال الصناعات الصغيرة والحرفية هو تقديم المساعدات الفنية اللازمة لتلك الصناعات الوليدة والتى يجب مساندتها.

وقد عرض الفصل الثانى من الدراسة لأهم الأسس العامة اللازمة لتوطين الصناعات الصغيرة والحرفية وذلك عن طريق أخذ نسبة البطالة المتاحة فى منطقة معينه كأساس وكذلك مدى توفر المواد الخام اللازمة سواء كانت من موارد البيئة المحلية المتاحه أو من الخارج عن طريق الأستيراد وأهم التيسيرات المقدمة له فى هذا المجال.

ثم يأتى دور التكامل والتنسيق ما بين المشروعات الصغيرة ومدى تجاور تلك الصناعات مع بعضها البعض وكذلك فرص التدريب المتاحة.

هذا وتوصى الدراسة بضرورة وضع تعريف رسمى محدد المعالم تلتزم به كافة الأجهزة والمنظمات والهيئات الموكل اليها اختصاصات ومسئوليات تنمية وتطوير هذه الصناعات - وكذا بضرورة توافر نظام متكامل من المعلومات والبيانات يقوم على تقديم كافة البيانات المتوفرة لدى الجهات المعنية التى يتطلبها البحث العلمى والتخطيط لهذا القطاع بالأضافة الى حرية الأستخدام والتداول بهذه المعلومات - ضرورة واهمية تشكيل لجنة قانونية تضم كافة الأجهزة العاملة والمهنية فى مجال الصناعات الصغيرة والحرفية لحصر وتحليل كافة النظم والقوانين والتشريعات التى يلزم تحديثها أو تعديلها أو تلك التى يلزم منها لخدمة هذا القطاع وتطويره - ضرورة أنشاء هيئة مسئولة عن تنمية الصناعات الصغيرة ورعايتها مع تدعيم جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الأنتاجى وتحقيق التنسيق بين كافة الأجهزة القائمة - العمل على أنشاء وتكوين بنك للحرفيين، وتدعيم بنك التنمية الصناعية وأنشاء صندوق ضمان - الأهتمام بخلق الكوادر الفنية والمدربة لأستيعاب التكنولوجيا التى تحتاجها تلك الصناعات - ضرورة أنشاء أجهزة ومراكز للارشاد الصناعى - الأهتمام باقامة المعارض المستديمة والمؤقتة كوسيلة لتصريف منتجات تلك المشروعات - ضرورة رسم سياسة تسويقية فعالة تشترك فيها كافة الأجهزة المعنيه للخروج بتلك المنتجات من قوقعة المحلية الى الخارج.

المراجـــع

١- .ممدوح فهمى الشرقاوى، دور الصناعات الصغيرة وتوقعات المستقبل، ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر - معهد التخطيط القومى، مؤسسة فريدريش أيبـــرت القاهرة (١-٤ أبريل ١٩٨٤).

٢- .مصطفى حجاج ، دور الأعلام فى النهوض بالصناعات الصغيرة والحرفية، نـــدوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر - معهد التخطيط القومى، مؤسسة فريدريـــش أيبرت ، القاهرة (١-٤ أبريل ١٩٨٤).

٣- .مبارك رفاعى، دور جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الأنتاجى فى تنميـــة الصناعات الحرفية والتعاونيات الأنتاجية، ندوة النهوض بالصناعات الصغيـــرةفى مصر - معهد التخطيط القومى، مؤسسة فريدريش أيبرت ، القاهرة (١-٤ أبريل١٩٨٤)

٤- معهد التخطيط القومى - ملف معلومات ، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنميـــة، مؤسسة فريدريش أيبرت ، القاهرة (١٩-٢١ ديسمبر)١٩٨٨.

٥- . محمد عبدالرازق الزرقا، دور الصناعات الصغيرة فى تنمية المحافظـــــات الصحراوية ، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، معهد التخطيط القومى- مؤسسة فريدريش أيبرت ، القاهرة (١٩-٢١ديسمبر)١٩٨٨.

٦- معهد التخطيط القومى، دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، سلسلة قضايا التخطيـــط والتنمية رقم (٤٣) القاهرة ١٩٨٨.

٧- معهد التخطيط القومى، مشروع نشر الصناعات الحرفية لاتاحة فرص عمل جديـــدة، القاهرة ١٩٩١.

مطبعة معهد التخطيط القومى
القاهرة